روجيه جارودي

أصول الأصوليات والتعصبات السلفية

مكتبة الشروق

أصول الأصوليات
والتعصبات السلفية

ينـــايـــر : ١٩٩٦

مكتبة الشروق ٢ ش البورصة الجديدة / قصر النيل

روچيه جارودى

أصول الأصوليات والتعصبات السلفية

مكتبة الشروق

رقـم الإيـداع
١٠٧٤٧ / ٩٥

تم عمل التجهيزات الفنية بمصر لخدمات الناشرين
٩ شـارع ٨٦ ثكنات المعادي - القاهرة ت: ٣٥١٦٧٤٣

بين يدى الكتاب

قد يكون مصطلح الأصولية من أكثر المصطلحات استخداماً فى الإعلام العالمى ومجالاته السياسية والأمنية .. فهو الموضة فى السنوات القليلة الماضية ... خاصة لو كان الحديث عن العرب والمسلمين ..

أما صرب البوسنة مثلاً ، فلم يطلق عليهم أحد الأصوليين الأرثوذكس ، ناهيك عن الإرهابيين أو حتى المتطرفين ..

كذلك منظمة تحرير إيرلندا IRA التى توجع قلب لندن منذ عشرات السنين بالقنابل والمتفجرات .. لم تحظ بلقب الأصولية الكاثوليكية ... يقابل كلينتون زعماءها .. ويساعدها الأمريكيون من أصل أيرلندى بالمال والسلاح والتدريب ..

وفى الهند ، يتبادل الهندوس والسيخ ذبح المسلمين واضطهادهم وهدم مساجدهم ... لكن لم تسمع عن أية أصولية هناك .

ومنذ عدة أيام ، قتل أحد اليهود ـ بالدم البارد والرصاص المحرم ـ رئيس وزرائه رابين ، فى حفل من مائة ألف مشاهد ، بالاضافة لشاشات التليفزيون . ومن سخريات القدر أن رابين ـ الذى جاب مشارق الأرض ومغاربها .. شمالها وجنوبها .. يحذر العالم من الأصولية الإسلامية وخطرها على الحضارة والأمن والاستقرار ، يغرس الإسفين تلو الإسفين بين العالم والمسلمين ، ثم بين المسلمين وحكوماتهم ـ يلقى حتفه بيد من يقول : قتلته بأمر الله ! ..

كان الله معى فى قتل رابين ! ..

ثم يقف القاتل أمام القاضى قائلاً : قتلته لأنه يفرط فى أرض إسرائيل التوراتية .. أرض الميعاد !

أليس على هذه الحجة الأصولية قامت دولة إسرائيل بالدم والحديد والنار ؟

وقبل ذلك .. فتح باروك جولدشتاين ـ وآخرون ـ النار على الراكعين فى صلاة الفجر بمسجد الخليل ...

فاستشهد أكثر من ثلاثين وأصيب أكثر من مائة ...

وحظى باروك بقبر كقبور الأنبياء ، أصبح مزاراً لليهود فى إسرائيل ..

وقبل ذلك كثير وكثير وكثير ..

ولكن لم تجد وسائل الإعلام العالمية بغيتها فى التنديد والتشهير بالأصولية اليهودية ..

فهل تم تفصيل مصطلح الأصولية وحجزه للمسلمين كما يقول د . مراد هوفمان فى كتابه الأخير « الإسلام عام ٢٠٠٠ » ؟ .

يناقش روجيه جارودى فى هذا الكتاب أصل الأصوليات ، ويسميها التعصبات السلفية .. وكيف نشأت الأصولية الإسلامية وأسباب ذلك وكيفية علاجه ..

ويعرض فى لمحات سريعة إبادة الرجل الأبيض ٨٠٪ من السكان الأصليين فى أمريكا ، ثم الملايين الذين أهلكهم ستالين ، والملايين الذين أهلكهم هتلر ..

ومناقشة تاريخية فى البرلمان الفرنسى عن الأعراق الأسمى والأعراق الأقل ، وسياسة صندوق النقد والبنك الدولى ، وكيف نشأ التعصب السلفى فى الجزائر .

ولقد حذفنا من الكتاب هجوم المؤلف الشديد ـ المبرر ـ ونقده القاسى ـ الذى فى محله ـ لبعض الحكومات العربية البترولية فما أحوجنا اليوم لرأب الصدع وجمع الشمل .

فهــــرس الموضوعــــات

مقدمة

ما هو التعصب السلفى ؟

يُشَكِّل المتعصبون السلفيون اليوم سواء كانوا من التكنوقراطيين أو الستالينيين أو المسيحيين أو اليهود أو المسلمين ، يُشَكلون جميعا اليوم أكبر المخاطر على المستقبل . وسوف يترتب على انتصارهم ، فى فترة لم يعد لنافيها خيار إلا بين الدمار المتبادل المحقق والحوار .

سيغضب هذا الكتاب كل المتعصبين السلفيين بكافة انتماءاتهم ، لأنه لن يقبل أى منهم هذا النعت .

بيد أن التعريف واضح : فالتعصب السلفى يتمثل فى تعريف عقيدة دينية أو سياسية أو غير ذلك فى الشكل والإطار الثقافى أو الذاتى الذى كان لها فى فترة زمنية سابقة من تاريخها ، وربطها بهذه الفترة الزمنية ، أى هو الاعتقاد بحقيقة مطلقة ثم فرضها .

فهناك المتعصبون السلفيون التكنوقراطيون الذين يزعمون معرفة كل الإجابات ، وذلك باسم مفهوم بالٍ وضعى للعلم ، ويؤمنون بهيمنة الغرب الأبدية . وهناك التعصبية السلفية الستالينية والرومانية ، أى الكاثوليكية ، واليهودية ، والإسلامية ، وتعصبية جان مارى لوبن السلفية . ونحن نقوم هنا بتحليل أنماط هذه التعصبات السلفية ومصادرها وخاصياتها .

وستسمح لنا هذه الدراسة باقتراح بعض الحلول ، وتوضيح ما ينبغى تجنبه : أى التنازلات والتضليلات والقمع ، ثم معالجة جذور المشكلة : أى إدخال تغيير جذرى فى علاقتنا مع العالم الثالث والعمال المهاجرين فى بلداننا والذين يشكلون العالم الثالث فى عالمنا .

والحوار هو نقيض التعصب ، ولكن هذا الحوار لا يمكن أن يقوم بين سيد وعبده . فلو لم نتمكن من إيجاد حل للمشكلة الأساسية يتحول الحوار إلى جهد فارغ . فتجاهل المشاكل الرئيسية هو العنصر المولد للتعصب ، ومن تلك المشاكل العلاقات مع العالم الثالث ، والبطالة وكل ما يترتب عليها ، إلى الهجرة ، ثم الاعتراف بثقافة ومعتقدات الآخرين .

والمشكلة التى يفرضها علينا التعصب السلفى ترجع جذورها إلى عوامل اقتصادية وسياسية ، ولكنها أيضا آفة روحية تهدد كل الحضارات .

وللخلاص من هذا التعصب السلفى ، لا يحتاج عالمنا لا لقيصر جديد ولا نابوليون آخر ولكنه يحتاج إلى تلبية الملايين من الرجال والنساء نداء يوجهه لوثر جديد أوغاندى آخر .

سيشكل هذا الكتاب صدمة لكل هؤلاء القراء الذين أثرت عليهم وسائل الإعلام . **والواقع هو أن التعصب السلفى بكل أشكاله فى العالم الثالث قد وُلِدَ كنتيجة لطموح الغرب منذ عهد النهضة لفرض نموذجه الإنمائى وثقافته .**

ومن هنا بدأنا وضع خطة هذا الكتاب ، أولا دراسة التعصب السلفى الغربى يليه بقيه أنواع التعصب السلفى والتى ولدت كرد فعل للأول .

التعصب السلفى العلمى

لايزال التعليم فى فرنسا يحمل طابع فلسفة عصر التنوير العائدة للقرن ١٨ ، التى وصلت فى كفاحها العادل ضد الكنيسة المستبدة إلى الشك الساخر - مثل كتابات ڤولتير - أو الرفض العقائدى الجازم - مثل هولباخ - وفى وسط الثورة إلى مشاريع القتل الجماعى فى ڤندى !

وبعد إكليريكية نابوليون الملحدة - وكلاتى ، جنودى ، أساقفتى - وردود الفعل القائمة ، والحرص على منجزات الثورة واستبعاد الانغلاق الإكليريكى والذى ظل دوماً سلاحاً ضد هذه الحركة والتقدم - حسب قول كوندورسيه - ظهر بعض العلماء النظريين مثل سان سيمون ، الذين حرصوا على وضع أساس أيديولوجى فى إطار محاولة لتحويل التقدم والعقل إلى ديانة جديدة .

وهكذا خلق دينٌ جديدٌ صانعاً من العلم عقيدة جازمة ، ليصبح العلم هو المقدس .

والعلم هو مبدأ النظام الجديد فى إطار تعريفه كمجموعة من الحقائق القابلة للملاحظة ، والعلاقات بين هذه الحقائق الملاحظة والقابلة للقياس . على العلم التوقف عند هذا الحد . أما العصر الميتافيزيقى - عصر البحث فيما وراء الطبيعة - فيمتد من القرن ١٤ حتى ١٨ ، وهى فترة حرجة فى تاريخ البشرية يسميها الثورة الغربية ، وقد وصلت ذروتها بالثورة الفرنسية .

ويبدأ العصر الوضعى ، عصر العلم والحقائق والقوانين والقياسات التى طبقت على الطبيعة والإنسان على السواء ، والذى يستوعب السياسة فى إطار اجتماعى - يبدأ هذا العصر بأوجست كومت ، وهو يحدد نهاية تاريخ ، خُتم بدين قاطع جازم ، ألا وهو العلم ، الحقيقة واليقين المطلق .

أنشأ كومت فى ١٨٤٨ « الرابطة الحرة للتعليم الوضعى » ووجه نداءً إلى المحافظين ، بل ولقيصر روسيا والوزير الأكبر للدولة العثمانية .

وظلت فكرة أوجست كومت تشكل فرضاً لازماً فى التعليم لمدة قرن ونصف .

وأكد كومت للغرب أنه العرق الأفضل المتفوق المسلط ، ليس بسبب الاصطفاء الإلهى . كما زعمت الكنيسة عند مساهمتها فى المشاريع الاستعمارية فى أمريكا وأفريقيا وآسيا . برفع شعار « تنصير البدائيين » . ولكنه الأفضل والأجدر بالسيادة بسبب تفوقه العقلانى والعلمى والتقنى .

ولقد كان مبرر الاستعمار آنذاك ما تقدمه الحضارة الغربية إلى الشعوب البدائية التى ما زالت فى مرحلة اعتناق الدين . وليس من قبيل المصادفة . بل العكس صحيح . أن أبرز قادة هذه الأيديولوجية ، مؤسس المدرسة العلمانية « جول فيرى » ، كان فى نفس وقت المد الاستعمارى فى مدغشقر وتونس وفيتنام . ولقد وضع هذا المفكر الأسس النظرية الأكثر صرامة للاستعمار الفرنسى ، على غرار ستيوارت ميل . أحد معتنقى مذهب أوجست كومت الوضعى فى إنجلترا . ، فأعلن فى مجلس النواب الفرنسى فى ٢٨ يولية ١٨٨٥ : نعم ، نحن لنا سياسة توسع استعمارى ترتكز على أسس ثلاثة : إقتصادية . إنسانية . سياسية [١] .

الحجة الاقتصادية : تشكل المستعمرات استثماراً مجدياً لرأس المال للدول الثرية ، وقد بين هذا ستيوارت ميل . ويضيف جول فيرى : إن تأسيس المستعمرة هو بمثابة إيجاد منفذ جديد .

الحجة السياسية : امتلاك قواعد فى العالم أجمع : لهذا كان لابد لنا من تونس وسايجون وكوشينشين . ولهذا كذلك نحتاج إلى مدغشقر ونستقر فى ديجوسوارز ولن نغادرها أبداً [٢] .

الحجة الإنسانية : نحن ننقل الحضارة وتقدمها ، ولقد نتج عن هذا المبرر الاستعمارى الأيديولوجى آنذاك فى مجلس النواب ، إعلان واضح وثابت لمعتقدات

---

١ - الجريدة الرسمية ص ١٠٦٢

٢ - الجريدة الرسمية ص ١٠٦٦ .

چول فيرى يجدر بنا أن نذكرها بشئ من التفصيل (الجريدة الرسمية ص ١٠٦٥ و١٠٦٦) :

چول فيرى

يقول السيد كاميل بيليتان « ما هى تلك الحضارة التى نفرضها بضربات المدافع ؟ » ، ها هى النظرية أيها السادة ، ولا أتردد فى أن أقول أن هذا ليس سياسة ولا تاريخاً ولكن هذا ميتافيزيقا سياسية ، أيها السادة ، لابد أن نتحدث بصوت أعلى وأوضح ، ينبغى أن نقول « **إن الأعراق الأسمى لديها حق فى الأعراق الأقل سمواً** » .

... همهمة وحركة فى العديد من الصفوف فى أقصى يسار القاعة ...

چول ماين

أتجرؤ أن تقول هذا فى البلد الذى أعلن وأقر وثيقة حقوق الإنسان ؟!

دي جيلوتيه

إن هذا تبرير للعبودية ولتجارة الرقيق الأسود !

چول فيرى : لو كان السيد الموقر ماين محقا ، فلو كان إعلان حقوق الإنسان قد كُتِبَ لصالح سود أفريقيا الاستوائية ، بأى حق إذن ستفرضون عليهم التبادلات ؟ التجارة ؟ إنهم لا يدعونكم ؟ .

ولقد عَرَّفَ چول فيرى هذا الأساس الذى يرتكز عليه أى استعمار : تفوق الغرب على الشعوب « المتخلفة » التى لا يمكن أن تحظى بحقوق الإنسان [1].

---

١ – جاء فى كتاب « غطرسة القوة » للسناتور و . فولبرايت فى باب سماه « غطرسة القوة » ، يتكلم فيه عن القوة عندما تبحث لها عن مسوغ مقبول ، لتخلط نفسها بالفضيلة ، ويسهل عليها افتراض أن من واجبها تنفيذ إرادة الله ... ثم يسترسل المؤلف فى ذلك ، ويضرب ـ فيما يضرب ـ مثلين عن الولايات المتحدة ، فيقول :

لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب فى ١٨٩٨ لسبب معلن هو تحرير كوبا من الطغيان الإسبانى ، ولكن ما إن انتهت الحرب ـ وهى حرب كانت إسبانيا على استعداد للدفع أى ثمن لتجنبها ـ حتى قامت الولايات المتحدة بوضع كوبا المحررة تحت الحماية الأمريكية . وبعد ذلك ضمت الفلبين لأن الله كما يقول الرئيس الأمريكى ماكنلى قد أفضى إليه بأنه من واجب أمريكا أن تعلم الفليبينيين وترفع من شأنهم وتنقلهم إلى طور الحضارة وتعلمهم المسيحية . وبفضل الله تفعل لهم كل الخير مثل أولئك الذين مات السيد المسيح من أجلهم ! ـ ص ٤٦ ، ٤٧ غطرسة القوة ـ منشورات مركز الأهرام عام ٩٤ .

وهكذا ، كان هذا هو التعصب السلفى الغربى الغافل والفتّاك والذى منذ خمسة قرون ، كان المبرر الأيديولوجى لكل الفظائع الاستعمارية ولعِبَ دوره الخبيث مرة أخرى فى آخر المغامرات الاستعمارية : مغامرة الأمريكان فى الخليج .

فلقد طُرِحت هذه كأنها عملية الدفاع عن شعب ذى سيادة وَقَع ضحية غزو ، طُرِحت هكذا باسم الاحترام المقدس للقانون الدولى . ولكن بسيط المقارنة يُبيِّن نفاق هذا « الدفاع عن القانون الدولى » وعن قرارات الأمم المتحدة ، فردود الفعل تختلف جذريا حسب ما إذا كان الانتهاك من فعل قوة عظمى أو كبيرة أو من فعل من تقوم بحمايتهم ، أو كان من فعل أى بلد من بلدان العالم الثالث .

٢٨ أكتوبر ١٩٨٣ : تغزو الولايات المتحدة جرانادا ويطلب مجلس الأمن أن تسحب قواتها فوراً ، فتفرض الولايات المتحدة الڤيتو .

٢١ ديسمبر ١٩٨٩ : تغزو الولايات المتحدة پاناما ، بل تذهب إلى منع سماع ممثل پاناما الشرعى أمام مجلس الأمن .

يوليو ١٩٦٧ : تحتل إسرائيل القدس ، والضفة الغربية ، وغزة ويطلب مجلس الأمن استعادة وضع القدس الدولى (القرار ٢٦٧ / ٣ يوليو ١٩٦٩) وتطلب الأمم المتحدة انسحاب قوات الاحتلال من الضفة الغربية وغزة والجولان (القرار ٢٤٢ / ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) ويحظر مجلس الأمن إنشاء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة (القرار ٤٦٥ فى مارس ١٩٨٠) .

ولكن لم تُحترَم أى من تلك القرارات ، فلقد فرضت الولايات المتحدة الڤيتو فى وجه كل إجراء أو عقوبة .

ولكن ها هو الاختيار المضاد لما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن : فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، دخل الجيش العراقى الكويت ، وفورا طلبت الولايات المتحدة فرض حصار على العراق وبعثت إلى الخليج بسلاح وتجهيزات لم يُشهد مثلها منذ حرب ڤيتنام .

فلماذا هذه الاتجاهات المتعارضة جداً ؟ لأنه فى الحالات الأولى ، اندرجت الغزوات فى إطار عرف قُطّاع الطرق المستعمرين الغربيين ، بينما أنه فى حالة الكويت تمثل الغزو العراقى فى مخالفة الاستعمار الغربى .

إن الكويت كانت دوما جزءاً من العراق سواء كان ذلك فى أثناء حكم الدولة العثمانية أو فى أثناء الانتداب البريطانى، نشأت الكويت كدولة مستقلة فى ١٩ يونيو ١٩٦١ بناء على رغبة شركات البترول وتدخل عسكرى دعمه الغرب والذى كانت له آنذاك الأغلبية المطلقة التلقائية ، وهذا عندما قرر الجنرال قاسم ، رئيس دولة العراق فى ١٩٦١ ، قرر أن يسحب امتيازات تنقيب ونقل البترول من الشركات الكبرى البترولية ، وللسيطرة على ثروات الكويت كما يشاءون ، قامت هذه القوى بإنشاء دولة عاجزة ودون جذور ، ونصّبوا رئيس قبيلة كأمير لها : وكانت الحكومة (حتى أغسطس ١٩٩٠) مُشَكّلة من الأمير الصباح وأسرته ، وكان حق التصويت مقصوراً على ٣ ٪ من السكان ، بل حتى ما يسمى بالبرلمان (والذى نتج عن هذه الانتخابات) حُلّ سنة ١٩٨٦ .

بيد أن هذا لا ينسينا أبداً الطريقة الوحشية التى استخدمها العراق لتحقيق هذا التكامل العسكرى .

ونفهم تماما الأسى والكرب الذى عاشته الملايين فى العالم أجمع فى مواجهة الدور الذى أجبرَت حكومة العراق الآلاف من الرهائن على لعبه . وفى ١٩٩٠ اتضح أنه لا يمكن فى نظر الرأى العالم العالمى ، أن يستمر استخدام الآلاف من أبناء البشر الأبرياء كقطعة عملة للمقايضة . ولكننا كذلك لا ينبغى أن ننسى أن الحصار المفروض على هذا البلد يكاد يُميتُ الملايين من مواطنى العراق جوعا ، وهم أبرياء مثلهم مثل الرهائن .

أما بالنسبة لصدام حسين نفسه ، فلقد أعربنا عن رأينا علنا حوله فى كتابنا « ذكريات » و « رحلتى فى أرجاء القرن وحيدا » . ونحن هنا لا نتكلم عن ديكتاتور ولا عن نظامه ولكننا نتكلم عن الطابع الاستعمارى للعمليات العسكرية الموجهة اليوم ضد العراق .

إذن قد ترتب على رفض الاستمرار فى الخضوع إلى الأوامر العسكرية ، ترتب عليه تدخل الولايات المتحدة عسكرياً ليس من أجل حماية شعب أو حق أى كان ، ولكن للسيطرة على بترول الخليج ، وهو أساس كل نمو فى المنظور الغربى ، وكذلك لردع أى محاولة يقوم بها أى بلد فى العالم الثالث لوقف استغلال ثرواته ، ولكن

كذلك حتى تُبيِّن الولايات المتحدة أنها (فى قيامها ليس بالحصار ولكن ، بالاستفزازات المترتبة على الحصار ، وهو عمل حربى) تنوى الاستمرار فى فرض هيمنتها على بقية البلدان الغربية .

ولقد نتج عن هذه السياسة الاستعمارية ، سياسة الرئيس الأمريكى بوش (الرئيس السابق لوكالة المخابرات الأمريكية ، وكالة التجسس والقتل على الصعيد العالمى) ، نتج عنها بالطبع اندلاع موجة من التعصب السلفى فى العالم العربى أجمع كرد فعل لهذا العدوان الاستعمارى الجديد ، وأفضت عمداً إلى حرب بين الفقراء والأثرياء ، حرب تهدد كل العالم الثالث ليُبقى على العلاقات الاستعمارية وتهدد كل الغرب للاستمرار فى تبعيته للولايات المتحدة .

ولربما أن هذا الشكل هو أكثر أشكال التعصب السلفى مخاتلة : الاعتقاد المقدس بتفوق وعلو الغرب علميا وتقنيا على كل أنماط الحياة الأخرى ، والمُلطخة بوفائها المتخلف للتقاليد والتعصب « الدينى » والمعارضة المسبَّقة لكل « حضارة » أو تقدُّم ، معياره الوحيد القدرة على تسخير الطبيعة والإنسان بالعلم والتكنولوجيا .

ولقد وفر هذا المفهوم الوضعى والمتمثل بترتيب هرمى الشكل لثقافات وحضارات العصر الدينى ، وفر أساسا أيديولوجياً لكل السياسات الاستعمارية والتى تُسمى « استيعابية » والتى تمثلت فى إدماج « نخبة محلية » ، أى هؤلاء الذين قبلوا التخلى عن ثقافاتهم للارتباط مع نظام المحتل والتحالف معه . وهكذا « أدمجت » الجزائر مثلا بالكامل فى فرنسا ولم تعد « مُستعمرة » بل أصبحت « إدارة أو محافظة » فى ١٨٨١ وكاملة « الاندماج » فى فرنسا .

ولقد أفضت فكرة جول فيرى ، والمتمثلة فى قهر المسلمين عن طريق نُخبة علمانية إلى النتيجة التالية : فى ١٨٩٠ : ١,٩ ٪ من المسلمين فى السن المدرسى كانوا مسجلين فى مدارس فرنسية و٤,٣ ٪ فى ١٩٠٨ ، و ٨,٨ ٪ فى ١٩٤٤ . وهكذا من بلد كان من بين تعداده ٦٥ ٪ من « المتعلمين » الناطقين باللغة العربية فى زمن الأمير عبد القادر ، أصبحت الجزائر يوم تحريرها بعد ما

يقرب من قرن ونصف من « الوجود الفرنسى » ، بلدأ يشكل فيه الأميون ٦٥ ٪ وذلك بطرد الثقافة العربية وترصيل الثقافة الفرنسية لأقلية ضئيلة جداً .

وتُلخص دائرة المعارف الفرنسية « معايير الاستيعاب الثلاثة » فى إطار الهجرة وليس فى إطار الاستعمار كما يلى :

- التجريد والتعديل الثقافى والذى يتخلى بموجبه المهاجر عن ثقافته ويقبل قيم ومعايير سلوك « البلد المضيف » .

- الاندماج ، والذى يُقاس بتحولات شخصية « الفرد المرشح » للاستيعاب .

- الانتشار أو التناثر واقتبس « لا يكون الاستيعاب كاملا ما دام حديثو الوصول لا يزالون يمتعون بهوية منفصلة .... وهذا الفقدان الكامل للهوية الاجتماعية يشكل أحسن مؤشر للاستيعاب الكامل » . (دائرة المعارف الفرنسية ، مجلد ٢٢ ص ٦١٨) وينتهى بهذا وجود المهاجرين كجماعة ويتم تفتيتهم ونثرهم حسب معايير الفردية الغربية .

وهكذا أدت عقيدة التطور الإنسانى ، والتى كانت ذروتها « الحداثة » الغربية ، أدت إلى إنكار وتدمير كل أشكال الحضارات الأخرى ، وكذلك إلى إفقار الحضارة الغربية التى تركت بُعد الجماعية للضمور باسم « فرديتها » وبُعد الإنسان « الأسمى » باسم وضعيتها .

ولقد نتج عن مفهوم العلمانية هذا الملوّث بالوضعية ، ومفهوم الحداثة الذى التبس بإنكار السمو والمجتمع ، نتج عنه إفلاس أخلاقى فى الغرب .

وكأى عصبية سلفية ، فإن كل العقائد الجزمية المرتبطة بهذا الانتساب العلمى الشمولى بالية .والوضعية العلمية الانتساب ترتكز على مفهوم للعلم استُهلِكَ منذ أكثر من قرن من الزمان : وهو المفهوم الميكانيكى المُحرِك ، مفهوم أوجست كومت ، والذى يرى أن العالم مكون من عدد محدود من المجموعات الكلية التى تؤثر على بعضها البعض عن طريق زيادات أو طفرات قابلة للقياس الدقيق فى نطاق ثابت غير متحرك وفى إطار زمنى خطى . وكل هذا يحدث ويستمر خارج الإنسان وما يخصه من

مسائل ، وهذا العالم اليوم ، دون الإنسان ، بال كمذهب أبيكورس ، المذهب الذرى الراجع إلى ألفى سنة مضت .

ولقد جعلنا تطور العلم فى النصف الأول من هذا القرن ، نُدرك عن طريق اكتشاف نظرية النسبية والفيزياء الكمية ، ندرك أننا لا نقف فى مواجهة هذا العالم كما لو كان مجموعة من البيانات ، ولكننا أمام شئ دائم التجدد والتولد . ولقد غيرت هاتان النظريتان واللتان تَظهران فى أساس أى طبيعة فيزيائية حديثة ، غيرتا نظرتنا للأمور جذرياً .

فلقد اختفى مفهوم « الشئ » المُناظر لنفسه والمستقل عن الأشياء الأخرى وعن الإنسان فى منظور الفيزياء الكمية ، فلقد أصبح المراقب مشاركاً ، والكون نسيجاً من الروابط والعلاقات لا تُعَرّف فيه أى مجموعة فرعية منها إلا بعلاقاتها مع الكل . وتقدم لنا النسبية (والتى لا تُشكل فيها الكتلة إلا مظهراً من مظاهر الطاقة) تُقَدم لنا الكون كمحيط لا تتجلى فيه « المادة » إلا عن طريق نشاطها وفعلها .

ولقد مر أينشتين بهذه التجربة المأساوية المتمثلة فى زلزال العقل الذى دمر كل مفاهيم الفيزياء الكلاسيكية : « كما لو كانت الأرض تهوى من تحت أقدامنا ولم يعد هناك شئ ، محدد فى أى مكان ، فعلام نستند وعلام نُشيِّد ؟ . الهوية ، والشئ ، والعليّة والمساحة والزمان ... كل هذا الهيكل المُطمئِن (هيكل كل ما هو عقلانى) ينهار » كانت هذه كلماته فى كتابه « معتقداتى » .

ولقد أصبح الانتساب العلمى ، بارتكازه على مفهوم العلم القديم البالى الناظر إلى الوراء ، أصبح شكلا من أشكال التشاؤم الخيالى . أو بالأحرى تعصباً سلفياً شموليا يقوم على نظرية تقول بأن « العلم » يُوَفّر حلول كل المشاكل . وكل مالا يقدر العلم على قياسه وتجريبه والتنبؤ به فهو لا وجود له . وهذه الوضعية المقلقة المفرطة التبسيط تستبعد بهذا أعلى مستويات الحياة : الحب ، الإبداع الفنى ، الإيمان .

وهذا التعصب السلفى العلمى الانتساب هو أحد المؤثرات وكذلك أحد وسائط تفتت الثقافة الغربية ، وهو مُعَزز الروح التكنوقراطية ، وستُفضى استخدامات طاقاتنا التقنية دون تفكير بشأن الغايات والنهايات الإنسانية ، ستفضى إلى تدمير الإنسان وكوكبه ولن تؤدى إلى ازدهار أى منهما .

تعصب روما السلفى الفاتيكانى

لا يزال التعصب السلفى الكاثوليكى معاصراً لنا فى الحاضر ، بيد أنه لم تعد هناك محاكم تفتيش ولا البابا بايوس العاشر المكافح ضد التجديد ، ولا البابا بايوس الثانى عشر صاعق القساوسة العمال فى ١٩٥٤ ، ولكن أتباعهم لا يزالون يحتجزون مستقبلنا كرهينة .

لقد عقد البابا يوحنا الثانى والعشرين مجمع الفاتيكان الثانى من أجل تجديد وتحديث الكنيسة حتى تنفتح على العالم وتستجيب لمشاكله وحاجاته . وقد ولد هذا أملاً كبيراً أشار إليه ايف جانتيل بايش فى جريدة الصليب فى العاشر من مارس ١٩٨٩ آملاً فى : كنيسة تسمع قبل أن تنطق ، وتستقبل بدلاً من أن تصدر الحكم أو تقضى ، وتعلن بدلا من أن تندد .

والآن ، ألا تقدم الكنيسة بهيكل زعامتها الحالى وذلك بعد مضى ثلث قرن على المجْمَع ، ألا تقدم هذه السمات المميِّزة لكل تعصب سلفى : العودة إلى الماضى والرغبة فى فرض قانونها استبداداً ؟

– على الصعيد الاجتماعى : بلغة شعبية ، العودة إلى التيار المحافظ فى مواجهة خيار الفقراء .

– وعلى الصعيد السياسى : العودة إلى مركزية استبدادية تقترب من مجمع ترنت ومجمع الفاتيكان الأول أكثر مما تقترب من مجمع الفاتيكان الثانى .

– وعلى الصعيد الثقافى : مفهوم غربى تماما للتعبير عن الإيمان . فالعودة للماضى على الصعيد الاجتماعى ، مثل ما هو على بقية الأصعدة ، هو العودة إلى ما قبل المجمع .

والشئ الجديد جداً الذى ظهر فى مجمع الفاتيكان الثانى والمعرب عنه فى نص

« السعادة والأمل » فى ١٩٦٦ كان الانفتاح على العالم والتخلى عن دعاوى الوصاية عليه ، وذلك للذهاب لخدمته فى ضوء التواضع التبشيرى الإنجيلى مع الاعتراف بـ « استقلالية الحقائق الدنيوية » (ص ١٥١) . كما أن « الكنيسة تعلم بأن الآمال المعلقة على ما بعد الحياة لا تقلل من شأن المهام الدنيوية ، بل تعزز إتمام هذه باتجاهات ودوافع جديدة » (ص ١١٢) .

ولقد كانت الخلاصة واضحة : « إدراج القانون الإلهى فى المدينة الدنيوية » (ص ١٧٤) .

ولقد كان صدى هذه الرسالة حول مهمة الكنيسة التحريرية أكبر ما كان فى أمريكا اللاتينية . فانطلاقاً من حالة بؤس وقهر تاريخية ، وممارسات ملموسة تقوم بها « جماعات كنسية » ، وكنتيجة لهذه التجربة المزدوجة ، ومنذ ١٩٧٠ ، وُلدت حركات تحرير دينية (لاهوتية) ، ولاهوتيات التحرير ، أو رؤية متحررة للدين ، ارتكزت على اختيار تبشيرى إنجيلى يولى الأولوية للأكثر حرمانا .

لم يكتف مؤسسوها - من بيرو والبرازيل والسلفادور وأوروجواى - بالتعاليم الأخلاقية البعيدة عن التاريخ والحياة اليومية ، بل ربطوا بين تحرير الإنسان تاريخيا (التحرير الاجتماعى والسياسى) والتحررمن الخطيئة .

وتتطلب هذه المعرفة الدينية - التى تهتم بحالة السيادة وممارسات المجتمعات الكنسية الجماعية - قلباً جذرياً لاتجاهات الديانة التقليدية .

فبدلاً من استخلاص مذهب سياسى من آيات الإنجيل على طريقة بوسيه فى كتابه « سياسات مستمدة من النصوص المقدسة » ، أو من مذهب اجتماعى للكنيسة يدعم ويضمن استمرار النظام القائم ، بدلاً من ذلك عاش المبشرون بديانة التحرير عيشة أولئك الذين تترادف عندهم حالة الفقر وحالة عدم الكينونة .

وفى كتابه « المذهب الاجتماعى للكنيسة كأيديولوجية » المنشور ١٩٧٩ - الناشر دوسيرف - يعطى الأب شينو شرحه للأسباب اللاهوتية التى حدت بالمجمع للتخلى عن المنهج الاستدلالى لصياغة « مذهب مسيحى عن المجتمع » ، فتحرير المسيح الكامل والقاطع يندرج دوماً فى عمليات التحرير التاريخية الجزئية ، وهكذا يتعين تحدى لاهوتية مجردة لا تأخذ بعين النظر إلا حالة البشرية الساكنة الذاتية ،

سواء فى آمالها أو بؤسها . وكثيراً ما شكل هذا النوع من اللاهوتية - ولا يزال يشكل - الأساس الأيديولوجى لأولئك الذين يمتلكون السلطة الاقتصادية والسياسية ، ويسعون للحفاظ على الحال كما هو ، وهكذا يبرز الإنسان فى شكل خالق حريته والذى يبذل جهده ليصنع نظاماً يسمح له بأن يصبح إنساناً .

فى زيارة البابا لأمريكا اللاتينية - التى تشكل نصف العالم الكاثوليكى - عام ١٩٨٥ ، تكلم البابا بطريقة مؤثرة عن المشكلة الرئيسية التى يعانى منها السكان هناك مشكلة الجوع ، فأعلن تضامنه مع الفقراء فى الأرض ، وأدان انتهاك الكرامة البشرية ، ونادى « بتأسيس نظام أكثر عدلاً » يصحح الاختلالات والتفاوتات فى توزيع الممتلكات والخبرات . ورداً على كلمات وفد جاء يقول : أبانا نحن جياع ، قال : رغبتى وأمنيتى أن يبقى الجوع إلى الله ويذهب الجوع إلى الخبز ، وأن نجد وسائل توفير الخبز .. رغبتى ألا تكونوا جياعاً للخبز كل يوم ولكن جياعاً لله .

كلمات نبيلة ولكن الحاجات اليومية والفعلية تختلف عن هذا .

ولكن اختيار المقابلات كان له مدلوله ... لقاء ودى مع أنظع الحكام المستبدين ، والمسئول عن قمع أفقر الفقراء الجياع ... الجنرال جالتير .. الحاكم الأرجنتينى الطاغية ... وفى المقابل ، رفض استقبال والدة القس الذى قُتل فى المقاومة « كاميلوتورس » ، كذا الأب إرنستو كاردنيال فى نيكاراجوا .

ثم بدأت تظهر الكتابات الفاتيكانية التى تهاجم لاهوت التحرير ، فرد عليها أسقف كراتيوس فى شمال شرق البرازيل ، واثنان من الآباء اليسوعيين ، والأب الياكوريا عميد الجامعة الكاثوليكية فى السلفادور والذى اغتاله بعد ذلك عملاء النظام والمخابرات الأمريكية .

تبين من هذه الكتابات أن جوهر ديانة التحرير أن تجعل من الإيمان مصدراً فاعلاً فى بوتقة التاريخ .

ويستخلص أدولفر بيريز إسكيفل المعنى الحقيقى والعميق لذلك فى حديث لجريدة الصليب فى العاشر من فبراير ١٩٨٦ :

– لقد امتنعت القيادات الدينية كثيراً عن التنديد بالقهر ، وعلى الكنيسة

أن تشعر بالفخر بلاهوتية التحرير ، ولكن عليها أن تقلق كذلك من جراء لاهوتية السيطرة .

- لاهوتية السيطرة ! ماذا تقصد بهذا ؟

- هى ديانة يستخدمها مثلاً العسكريين الأرجنتينيين لإخضاع الشعب عن طريق مفهوم للمسيح يجعله مصلوباً دون أمل ، فالدين ينبغى أن يُحرر ولا ينبغى أن يسيطر ، فالإدانة المستمرة فى اتجاه واحد ، إدانة لاهوت التحرير ، الأمر الذى يُسعد معتنقى لاهوت السيطرة ، لأنهم بذلك يمكن أن يتهموا كل مسيحى يشترك فى نضال من أجل تحقيق الإنسان بالهرطقة .

وفى الواقع ، أفصح فى نهاية ١٩٨٤ عن وجود كتيب أو دليل « عمليات سيكولوجية فى مكافحة العصابات » أعدته وكالة المخابرات الأمريكية ووزعته على قوات الكونترا المناهضة للنظام فى نيكاراجوا ، ويشتمل على دراسة لاستخدام الدين فى وسائل الدعاية والپروپاجندا ، ويضفى على أعمال الكونترا صبغة مسيحية صليبية ديموقراطية ، ويقترح تسمية هذه القوات « المحاربين المسيحيين » ، وتقع هذه الوثيقة فى نفس الاتجاه السياسى كوثيقتى « خطة بانزر » فى البرازيل ، ووثيقة « سانتافى » التى ظهرت فى ليما - پيرو فى السابع من فبراير ١٩٨٥ ، حيث توصى أيديولوچيات ريجان - فى الاقتراح الثالث - ينبغى أن تبدأ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بمواجهة ديانات التحرر .

تتجه كل هذه الوثائق إلى روح القسطنطينية ، تضافر القيادة الدينية والسلطة الاستبدادية .

فالعودة إلى الماضى هى عودة إلى مركزية روما الكاثوليكية .

إن تحقيق الكاردينال راتزنجر حول « هدف وغاية رجل الدين » بتاريخ ٢٦يونية ١٩٨٩ تقفل الباب فى وجه أى حوار . ورداً على اعتراض رجال الدين ، تُعلن هذه الوثيقة « إن الهيئة التعليمية العليا الحاكمة ، بموجب السلطة التى تمارسها باسم المسيح ، هى المفسرة الحقيقية لكلمة الله » ، « كما أن البابا والأساقفة موهوبون صفة العصمة من الخطأ ... ويمكنهم تعليم القواعد الأخلاقية دون خطأ » .

فالعودة إذن إلى الماضى على الصعيد الثقافى هو إعادة انبعاث المركزية العرقية الغربية داخل الكنيسة ، والتعبير عن الإيمان المسيحى بشكله الغربى وحده . ولقد طرح الأب شينو فى مايو ١٩٨٧ ضرورة تعددية الثقافات فى التعبير عن الإيمان « منذ ١٥ قرن عندما أعطى الإمبراطور قسطنطين الكنيسة وضعها الاجتماعى السياسى ، وجد إيمان المسيحيين قوامه فى إطار وشكل رومانى ، حتى عند اكتشاف الأمريكتين ، تطور التبشير متبعاً طرق ووسائل الاستعمار ، وكان اعتناق المسيحية تغريباً للشخص فى ثقافته المحلية الأصيلة ، وهذا ما نراه حتى يومنا هذا ، وفقط بعد قيام الحرب العالمية الثانية بدأت بلدان العالم المختلفة فى استعادة الوعى بشأن أصلها الثقافى ، وفهمت الكنيسة آنذاك أن عليها أن تجرد دينها من كسوته الأوروبية حتى يناسب المحليات المختلفة ، وأن تحقق عالميتها فى ظل تعدد ثقافاتها » .

ولقد كانت « تصفية استعمارية الدين » هذه فى جدول الأعمال فى العالم الثالث منذ المجمع، ولاحظ المحرر الدينى لجريدة لوموند فى ١٢ فبراير ١٩٩٢ أنه قد أصبح من المتناقض جداً «فى حقبة سافر فيها البابا أكثر من أى وقت سابق، أن رسالة الكنيسة ليست مركزية وموحدة فحسب ، ولكن الأنكى أنها مقدمة بلغة الغرب الثقافية» .

وتبين الرسالة البابوية الموجهة لقساوسة أمريكا اللاتينية بمناسبة القرن الخامس لتنصير العالم الجديد (الأمريكتين) ، والتى صدرت كمرسوم من قبل البابا يوحنا بولس الثانى فى ٢٩ يونيو ١٩٩٠ ، تبين تماماً هذا الازدواج فى التعصب السلفى الغربى : وهو كون الغرب مصدر ونموذج كل ثقافة وما يترتب من استبداد عن هذه العقائدية المركزية الإثنية .

ويدل عنوان هذه الوثيقة على روحها : ١٩٩٢ ليست ذكرى المشروع الاستعمارى الكبير الأوروبى الأول والذى بدأ بإبادة قارة (٨٠ ٪ من الهنود الأصليين أبيدوا عن طريق السخرة وأوبئة الجدرى ومرض الزهرى (ولم ترد كلمة واحدة عن أى من هذا فى الصفحات الـ ٤٦ كأنه لم يحدث شئ آخر فى ١٤٩٢ سوى بداية التنصير) .

ولم يكن هناك أى نقد ذاتى حول دور الكنيسة الرسمية التى دعمت الجريمة ، لأن البابا آنذاك قسم العالم الجديد بين أسبانيا والبرتغال بذريعة «التنصير» عينه، ولا تشير الرسالة إلا إلى بعض الآباء الشجعان الذين أدانوا مساوئ الاستعمار مثل

بارثولومى دى لاس كاساس الجدير بالإعجاب والمسمى (حامى الهنود)، والذى طرده المستعمرون من أبرشيته . والرسالة لا تتكلم كذلك إلا عن « إساءات المستعمرين المستوطنين » ولا تقول شيئاً عن مبدأ الاستعمار ذاته ولا نظام التمليك والذى يمنح المستوطنين سلطة متروكة لهم لتحديدها بمعرفتهم وذلك على الهنود، معيدة بهذا واقع الرق .

ولم تحتوِ الوثيقة إلا على سطرين حول « الثقافة المحلية » من إجمالى ٤٦ صفحة ، وذلك فى تحية عابرة لها . أنها قد « أثمرت قيماً روحية وإنسانية » . ولكن الوثيقة أغفلت ذكر ما هى هذه القيّم وتسيت أن تذكر أنها دُمِرت بفعل تضافر جهود الغزاة والكنيسة الرسمية التى أحرقت كل الكتابات التى كانت الناقل لهذه الثقافة ، كما كان مثال الأسقف ديجو دى لاند والذى أباد حرقاً كل أثار ثقافة المايا المكتوبة وكتبها المقدسة ، وهَشّم كل تحفها الفنية باعتبارها أوثان .

ويرى البابا يوحنا بولس الثانى من هذا الغزو ومحاكم التفتيش هذه التى استوردت من الغرب إلى أمريكا ، يرى أن النتيجة « عموما إيجابية » (٤ من الرسالة) .

ومنذ ذاك الحين سارت كل توجيهات التنصير الجديد (والمُطالَب به كل رجال الدين والراهبات) والتى يسميها البابا زرع ثقافة الإنجيل فى نفس الطريق السابق ، فلا يجب أن يُنظر إلى المسيحية كدين أو إيمان يمتد بجذوره فى ثقافات وروحانيات محلية من أجل إخصابها وزيادة ثمارها ولا لتعلم شئ منها ، كما لا يهتم بكشف ثراء الحضارات الإنسانية والذى يمكن أن يعطى الرسالة المسيحية تعبيراً جديداً عن عالميتها وعن كاثوليكيتها ، كلا فليست هناك مهمة مناطة برجال الدين وراهبات أمريكا اللاتينية إلا أن يكونوا جزءا تابعاً لتاريخ « البعثات التبشيرية » التقليدية : ففى روح الأبوية الاستعمارية الغربية المهيمنة ، ينبغى استجلاب كل شئ من الخارج .

وهكذا تكتسب إدانة ديانات التحرير فى هذا السياق كل شكلها التعصبى السلفى .

تتردد الرغبة فى تصفية استعمار الدين وإضفاء طابع نسبى على الثقافة الغربية . من أجل صون قيمة المسيحية العالمية . وبقوة جاء الرد فى كتاب أحد الآباء اليسوعيين فى الكاميرون ، الأب هيجبا « تحرير الكنائس الواقعة تحت الوصاية » : ليست المسيحية

ديناً غربياً ولكنها ديناً شرقياً استحوذ عليها الغرب وختمه بطابع لا يمحى من فلسفته وقوانينه وثقافته ثم قدمه بعد ذلك بهذا الشكل لبقية شعوب العالم . وعلينا أن نطبع هذا الدين بدورنا بطابعنا نحن الذى لا يمكن أن يمحى ، دون أن نرفع الأرسطوطالية الطومائية (نسبة إلى أرسطو والأب طوما الاكوينى) ولا الفكر البروتستانتى الألمانى والأنجلوساكسونى ولا بعض العادات الفرنسية القديمة ، أو الإغريقية الرومانية أو البرتغالية أو الإسبانية ، دون أن نرفع كل هذه إلى درجة الوحى الإلهى » .

ودفاعاً منه عن لاهوتية تولدت من لقاء متعمق بين الكنيسة وثقافات العالم ، خلص الأب چان مارك إيلا الكاميرونى إلى أن « زرع الثقافة » لا ينبغى أن يُستَخدم عذراً لتجاوز هذه المشكلة .

وهذه الريبة تجاه النماذج الغربية تشهد بأن الأمر هنا لا يتصل بكونه أزمة إيمانية ولكن أزمة الثقافة التى يُعَبِّر فيها هذا الإيمان عن نفسه .

ولفهم أشكال التعصب السلفى غير الغربية ، من الملائم أن نتساءل كيف اتخذت ردود الفعل الرافضة فى مواجهة نموذج تعصبى سلفى انحلالى [يحاول أنه يظهر إما بمظهر « تقدمى » (التعصب السلفى الوضعى والتعصب السلفى السالينى) أو بمظهر يتميز بنطاق عالمى (كاثوليكى)] ، كيف اتخذت ردود الفعل هذه مظهر التراجع بدلا من التجاوز .

لقد كان الاستعمار والاستعمار الجديد إنكاراً تعصبياً سلفياً للثقافات المحلية . وتعصب « الهوية » السلفى ما هو إلا رفض هذا الإنكار ، ويتخذ هذا أيضا شكل الرفض الكامل .

ولا يمكن لمكافحة التعصب السلفى أن ننطلق من تعصبنا نحن السلفى ، أى من هذا « الشعور بالأهمية والكفاية » ولا هذا الانغلاق على النفس وهذا الاطمئنان بتفوق ثقافة بزعم أنها فريدة وذات قيمة عالمية ، وعليه فإنه انطلاقا منها يتم قياس كل الثقافات الأخرى . فلا يمكن أن يوصف المرء « بمتعصب سلفى » بذريعة أنه لا يشاركنى ثقافتى ولا دينى ولا عدم إيمانى . « فتعصبه السلفى » لا يمكن أن يتم تعريفه إلا انطلاقا من إحداثيات إيمانه هو : فهل هو كافر أو جزئى بالنسبة لـ « سلامة وكمال » الرسالة التى ينتسب إليها ؟

ولا يمكن لنقد التعصب السلفى أن يكون فعالاً إلا إذا تأسس أولا على المعرفة الكافية للثقافة وللدين ، والذى يُشَكِّل التعصب انحرافاً عنهما . وهكذا فقط يمكن لنا أن نساعد الآخر لكى يفهم أن ما يسميه هو « دفاعا شاملاً » عن دينه وثقافته هو « تعصب سلفى » وذلك لأنه قد ربط بين دينه وثقافته فى الإطار والشكل الثقافى والمؤسس الذى أخذه هذا الدين فى مراحل سابقة من تاريخه (لأنه لا يأخذ بفهم هذا الدين بكامله) .

ومن دروب الشعور بالأهمية الذاتية الغربية أن يعتقد المرء بأن ثقافته أرفع ، وذلك ببساطة لجهله بكل الثقافات الأخرى والتى يمكن لنا انطلاقا منها أن نُكَوِّن وجهة نظر ناقدة لثقافتنا نحن ولانحرافاتها .

وينبغى لمكافحة التعصب السلفى ، بالنسبة لنا نحن الغربيين ، أن نبدأ بعملية نقد ذاتى عن طريق إدراك تعصبنا نحن السلفى ، ودعاوانا الاستعمارية التى دعتنا أن نعتقد بأننا الأساتذة والأسياد فى العالم بدلا من أن نضع ثقافتنا فى هيكل الثقافات الكوكبى ليس من أجل « استيعاب » الآخرين ولاحتى من أجل مجرد تحملهم ، ولكن من أجل قبول الحوار الحقيقى ، ذاك الحوار الذى يتأسس على اليقين بأننا جميعاً يمكن أن نتعلم من بعضنا البعض .

وفقط هذه الممارسة ، والمتمثلة فى الإخصاب المتبادل ، هى التى ستستجيب لاحتياجات عالم لا يمكن إلا وأن نفكر فيه كعالم « واحد » ، واحد على كل المستويات الاقتصادية والإيكولوجية والأمنية وأصعدة الثقافة والدين .

فإما أننا سنهلك جميعا أو ننجو سويا .

التعصب السلفى الإسرائيلى

ولقد كان العامل الثالث الذى أسهم فى نمو التعصب السلفى فى العالم العربى ، وخاصة فى لبنان لدى الأكثر تطرفا ، ومما أضر بجهود منظمة التحرير الفلسطينية الرامية إلى تحقيق قدر من الاستقرار المتوازن ، كان العامل الثالث سياسة زعماء إسرائيل والتى عقبت الاستعمار الغربى .

ولقد بَيَّن من قبل ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية ، بيّن للأوروبيين فى مذكراته ص ١٢٢ « المزايا التى تمثلها وجود دولة يهودية لصالح أوروبا قاطبة » . وأعلن فى كتابه « الدولة اليهودية » ص ٣٢ أنها « ستكون معقل متقدم للحضارة الغربية فى مواجهة البربرية (الوحشية)الشرقية » !

وانفصالا عن تقاليد الأنبياء اليهود العظيمة ، وعلى الرغم من الإدانة القطعية لصهيونية ثيودور هرتزل السياسية من قبل أغلبية الحاخامات آنذاك (والذين نددوا بهذا الإحلال « لدولة إسرائيل » فى مكان « إله إسرائيل ») أنشئت دولة تتأسس على أكثر المبادئ قدَماً ، مبادئ قديمة تُشَكل قاعدة السياسة العدوانية المستمرة والتوسع واستعمار الأراضى المحتلة بالمستوطنات . وانتظم هذا كله انطلاقا من مفهوم طائفى وعنصرى للدولة .

وحسب قانون إسرائيل الأساسى (وذلك لأنه ليس لهذا البلد دستور بعد)، يكون إسرائيليا من تتوفر فيه الشروط التالية :

- « يولد لأم يهودية (معيار عنصرى) » .
- « أو يتهود حسب أحكام الشريعة (معيار دينى طائفى) » .

كما تعطى دولة إسرائيل مثالا نمطيا للتعصب السلفى : فهى تطالب بأرض

فلسطين باسم مفهوم رجعى قَبَلى للدين .

ولقد قدم الحاخامات المتعصبون السلفيون الذريعة الأيديولوجية وهم يُشهرون التوراة وكأنها عقد ملكية يحمل توقيع « الله » ، قدموا هذه الذريعة الأيديولوجية لطرد وذبح الفلسطينيين ، السكان الأصليين المسلمين والمسيحيين ، ولقد أمكن القيام بإرهاب الدولة هذا دون رادع أو عقاب بفضل دعم الولايات المتحدة السياسى والعسكرى والمالى غير المشروط على مدى ما يقرب من نصف قرن وبفضل تواطؤ الغرب برمته .

ولقد غَذّى مثل هذا الوجود الغربى بهذا القرب وهذه الوقاحة فى قلب العالم الإسلامى ، غذى (كرد فعل) التيارات « الإسلامية الانتساب » بل ساعد على إقامة الديكتاتوريات العسكرية والتى بررت سيطرتها واستبدادها بإشارات (خاصة شفهية) إلى ما تقوم به إسرائيل من فظائع وأعمال وحشية .

وأخيرا ، فإن الحركة العالمية الصهيونية هى إحدى هيئات دولة إسرائيل فى العالم أجمع كما ينص قانون إسرائيل . ويقول قانون الكنيست الصادر فى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢ عن المنظمة الصهيونية للعالمية : « تعتمد دولة إسرائيل على مشاركة كل اليهود وكافة المنظمات اليهودية فى تشييد الدولة » . وفى يوم الاثنين ٩ يوليو ١٩٩٠ ، أعلن حاخام فرنسا الأكبر چوزيف سيتروك للإذاعة الإسرائيلية فى القدس : « إن كل يهودى فرنسى ممثل لإسرائيل » وفى نفس اليوم ، أعلن لرئيس وزراء إسرائيل آنذاك ، إسحاق شامير: «كن على ثقة بأن كل يهودى فى فرنسا مدافع عما تدافعون عنه » .ولدى عودته إلى پاريس أكد : « ليس هناك فى قلبى أدنى فكرة متمثلة فى ولاء مزدوج » .

وهذا التسييس للدين وتقديس سياسة ما هما من صفات التعصب السلفى .

ولقد أضفى على هذا المفهوم طابع رسمى عن طريق قرار الكنيست فى يوليو ١٩٥٤ ، المادة ٥٩ : « بالاتفاق مع المنظمة الصهيونية العالمية ، وبموجب التفاهم بين الحكومة والهيئة التنفيذية الصهيونية ، تمنح الحكومة دعمها الوفى للحركة الصهيونية » . وهكذا أصبحت الحركة الصهيونية جهازاً رسميا فى دولة إسرائيل . أصبحت كقطاع إعلامى للپروپاجاندا فى السفارات ، تعمل بكفاءة ، أولا فى الولايات

المتحدة ثم فى أوروبا كلها للحصول على الدعم غير المشروط والموافقة ، أو على الأقل السكوت على كل ما تقوم به إسرائيل من أعمال ضم من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ إلى غزو لبنان ثم القمع الوحشى للانتفاضة فى الأرض المحتلة ، واستمرار مصادرة الأرض الفلسطينية وكل أعمال العدوان الإسرائيلى . وهكذا تطور لدى الشعوب المسلمة شعور بالقلق بأنه هناك مؤامرة عالمية وحصار عليهم وذلك بسبب الموافقة التى منحتها الولايات المتحدة لكل تعديات دولة إسرائيل ، وبسبب موقف الإعلام العالمى الدائم والذى مثل روح حرب صليبية ضد الإسلام .

ومن الواضح أن هذا المناخ مواتٍ (فى كل البلدان ذات الأغلبية المسلمة) لظهور الديماجوجيات وظهور الطائفات التعصبية السلفية ، والتى تعتبر نفسها المدافع الخالص والعتيد عن التقاليد الإسلامية فى مواجهة الغرب وطلائع حملاته الصليبية الجديدة المتمثلة فى التعصب السلفى الإسرائيلى .

تبعات الاستعمار :
التعصب السلفى الإسلامى الجزائرى

يتمثل المصدر الرئيسى لكل أشكال التعصب السلفى فى يومنا هذا فى القهر وقمع هوية مجتمع أو ثقافته أو دينه .

ومثال قريب هو مولد التعصب السلفى فى الجزائر ، فالاستعمار الفرنسى لم ينكر فحسب قيم هذا الشعب على مدى فترة امتدت طوال أكثر من قرن ، بل إنه ، بعد التدمير الوحشى المترتب على الغزو ، استمر هذا الاستعمار الفرنسى فى « إدماج » و« استيعاب » الذين قبلوا فقدان هويتهم ، فلقد شجع دوما وأيّد العناصر الأكثر رجعية وتعصباً ، والذين تحولوا بفعل خضوعهم للسلطة الفرنسية إلى متواطئين مستكينين . وفى نفس الوقت اضطهد الاستعمار « علماء الدين التقدميين » أمثال الشيخ ابن باديس والشيخ الإبراهيمى الذين كانوا يُعَلّمون إسلاماً متفتحاً مستجيباً لاحتياجات عصرنا ، والذى جعلهم أساتذة الفكر فى أعين أغلبية زعماء حركات التحرير وحرب الاستقلال .

ولقد أظهر تحرير الجزائر من المستعمرين « المستوعبين » تيارين قياديين ، نظرا إلى المستقبل كاقتباس مزدوج لنموذج النمو الغربى . الأول فى « هيئته السوفيتية » للإنتاج ، والذى دفع بالتصنيع إلى آفاق عملاقة وتسبب فى إفراغ الريف ، والآخر فى «هيئته الرأسمالية» لطريقة استهلاك سكان المدن الميسورين ، والتى زادت من مديونية الدولة ، لحساب قلة من الأغنياء وأصاب الفساد القادة الذين حالفوا المصالح الغربية .

ولقد نتج عن إخفاق هذا الاقتباس المزدوج ، بطالة متفاقمة بين الشباب فى هيكل ديموغرافى شاب (٥٠ ٪ من الجزائريين دون سن السادسة عشر) خاصة بين فئة الشباب التى دخلت مجال التعليم فأصبح لها تطلعاتها المستقبلية .

ولما فشل هذا الشباب فى الحصول على منفذ لطاقاته ، انتهى به الأمر إلى تشكيل جمهور من البائسين اليائسين ، فريسة سهلة للديماجوجيين - وفى هذه الأرضية وُلد التعصب السلفى فى الجزائر . أولا ، اتخذ شكل وطنية متأججة أشعلها طغيان المحتل السابق ، والذى أصبحت حتى لغته محل الرفض . ومن الطبيعى أنه بعد طول احتقار الاحتلال للغة العربية ، طالب هذا الشعب بالحق فى أن يتمكن من إعادة ذاته . ولكن لأن الجزء الأكبر من الثقافة العالمية ، ابتداءً من نصوص الهند المقدسة مثلا وانتهاءً بأبحاث الدراسات الفيزيائية والأحيائية ، لم تترجم إلى اللغة العربية ، كان هذا الرفض للغة ، يمكن أن تستخدم كوسيط للنقل ، عقبة كبيرة فى طريق التعلم .

ولقد كان الشق الثانى لهذه الوطنية التعصبية السلفية المتنكرة فى شكل نهضة دينية هو التراجع إلى الماضى . ولقد كان رد الفعل الأول مفهوما من حيث المبدأ ، أنه بعد طول الاستبعاد لدينه ولثقافته ، كانت العودة إلى البحث فيما كان سابقا لهذا الاستبعاد وكنقطة انطلاق .

وهذا معناه بالنسبة للجزائر العودة إلى ما قبل الاحتلال الفرنسى ، بل إلى ما قبل السيطرة التركية . وهكذا اندرج العصر الذهبى فى أعماق القرون الماضية فى زمن « العروبة العربية » الخالصة . وكان يمكن لهذا أن يُشَكِّل نقطة انطلاق طيبة كتلك المتمثلة فى الإشعاع الثقافى العربى الإسلامى فى بغداد وقرطبة ، والذى كان مركز الإشعاع لكافة أوجه الثقافة الحديثة فى العلوم التجريبية والرياضية والحكمة فى التفكير فى أهداف هذه العلوم إنسانياً وإلهياً ، وحتى أشكال التصوف والحب الإنسانى الأكثر رفعة .

ولكن لم تكن هذه هى النقطة التى انطلق منها المتعصبون السلفيون لإحياء إسلام يجيب عن الأسئلة الحيوية لعصرنا ، فكأن الإسلام بالنسبة لهم أن يعيش الإنسان كأحد رعايا الخلفاء العباسيين ، والذين يعود تاريخهم إلى عشرة قرون مضت ، تماما كما ينادى مونسنيور لوفيفر والذى يرى بأن الكاثوليكية لا يمكن أن يعيشها الإنسان إلا فى الشكل الذى اتخذته فى فترة الإصلاحات المضادة ومجمع ترنت .

فـ « العودة إلى الأصول » أصبحت « عـودة إلى الشكل » وهكذا فهذه العودة التى تبعث بالأمل فى عصر ذهبى جديد فى صدور الجماهير ، حصرت هذا الأمل فى تغييرات رمزية شكلية ، ولم تتطرق للجوهر ومن هنا نشأ عجز المتعصبين السلفيين عن تشكيل مشروع للمجتمع ، ولا نجد فى برامجهم أى إجابة على المشاكل الأكثر إلحاحاً وحدة اليوم فى الجزائر ،أى البطالة، التصحر فى الريف ، الأمن الغذائى ، المديونية ، التبعية التى تفرضها الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولى ، الجيش ، المشاركة الشعبية فى حل كل هذه المشاكل والتى سيتوقف عليها المصير .

ولقد كان الحل الذى طرحه « الإسلاميون » لمعالجة مشكلة البطالة مثلا هو إخراج المرأة من سوق العمل وإعطاء وظائف المرأة للرجال العاطلين . ويا له من اقتراح خاطئ وغير واقعى اقتصاديا ! لأنه فى الوقت الراهن ٧ ٪ فقط من النساء الجزائريات يعملن خارج المنزل .

وهذا يشبه المقترحات التى طرحها لوبن فى فرنسا والذى زعم بطريقة ديماجوجية أن حل مشكلة البطالة يتم بطرد العمال المهاجرين من سوق العمل ، بدلاً من النساء .

وتحول برنامج القادة « الإسلاميين » إلى تكرار ، بزعم تعليمى ، لصيغ قرآنية ولأحاديث مجردة من السياق ، سواء فى الكتاب الكريم أو فى التاريخ . وهم ينادون بهذا بطاعة زعماء الدين بطريقة سلبية ،ولا يطالبون بجهد التفكير أو المشاركة .

وكثيرا ما تقع هذه الحركات فريسة سهلة للقوى الخارجية ، والتى نجدها دوما على أتم استعداد لمساندتهم وتمويلهم تمويلا سخيا . وهذا هو ما يسمح لهذه القوى الخارجية بتعزيز هيمنتها الأيديولوجية عن طريق تأمين التبعية الاقتصادية .

تدهور الغرب
التعصب السلفى الإيرانى

ومصدر التعصب السلفى الثانى هو انحلال الغرب الأخلاقى ، والذى يقدم كذريعة (وهو للأسف ذريعة حقيقية) لرفض كل ما لا ينتمى للماضى رفضاً شاملا ، ويقدم فى مقابله توجه روحى .

ومنذ عصور النهضة ، أى منذ الولادة المتزامنة التى نتج عنها كل من الرأسمالية والاستعمار ، ومجتمعاتنا تعانى من ضمور بُعد الإنسان الأسمى ، مما رمى إلى تقليص الإنسان إلى كائن أحادى البعد : أى ببساطة منتج ومستهلك ، لا تحركه إلا مصلحته . وتنطوى حرية الأسواق على تنافس وحشى ومواجهات كأنها تتم فى الغابة بين إرادات القوى ، ابتداء من العنف الذى يسود الشارع إلى « ميزان الرعب » الذى يسود علاقات القوى الكبرى .

ولقد أصبحت التنمية الصناعية من عناصر تهديد الميزان الإيكولوجى البيئى فى كوكبنا ، أولا عن طريق استنفاد الموارد ثم عن طريق التلوث ، سواء تعلق هذا بالنفايات النووية أو غيرها .

كما أن العلاقات الإنسانية قد تفتتت فى غابة صراعات القوى والنمو : من « ميزان الرعب النووى» ومذابح العالم الثالث على الصعيد الدولى إلى عنف الأفراد والمجموعات .

ولقد نتج عن هذا التدهور الأخلاقى زيادة مطرّدة فى معدل الجرائم : ففى ١٩٨٩فى نيويورك ، بينت الإحصاءات أن إنساناً يُقتل كل خمس ساعات ، وتغتصب امرأة كل ثلاث ساعات ، ويُعتدى على شخص كل ثلاث دقائق . وكإحصاء سنوى

يشكل هذا ٧١٢,٤١٩ جريمة لهذه المدينة وحدها . ولاتعطى إحصاءات الشرطة هذه إلا الحالات التى تم الإبلاغ عنها ، ومن بينها ١٩٠٥ جناية قتل ، و ٣٢٥٤ جناية اغتصاب ، و ٩٣,٣٧٧ جنحة سرقة فى الشارع . وهناك ١٤ مليون مدمن مخدرات فى أمريكا بكاملها ، وينعكس نمط الحياة هذه أيضا فى الأفلام الأمريكية التى تُبثُ كل مساء على العالم .

وتكتب جماعة البانكس شعاراتها ـ بسبب أنهيار المجتمع ، وانتشار هذه الأرواح التى تعيش دون أمل ـ تكتب على فانلاتها « لا مستقبل » . ويُذكِّرُنا هذا الانهيار بتشنجات الانحطاط والانهيار الرومانى فى أحلك ساعاته .

هذا إذن هو « نموذج » الانفلات دون وازع من إيمان أو قانون الذى يفرضه الغرب على العالم تحت شعارات متنوعة : العالم الحر ، التحرر ، الديموقراطية ، الحداثة إلخ . ولقد انتهت سيطرة الغرب وهيمنته على إدارة الكوكب خمسة قرون بكارثة . كما أن استمرار علاقات التبعية ، حتى بعد تصفية الاستعمار ، والتى فُرِضَت عن طريق الاستعمار الجماعى ـ بواسطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ـ اقتصاديات مشوهة ، لا تعتمد على احتياجات هذه الشعوب ، ولكن على منتج أوحد أو محصول أوحد يوجه للتصدير لخدمة فوائد الديون ، وأفضى كل هذا إلى النتيجة التالية : ٥٠ مليون حالة وفاة بسبب الجوع وسوء التغذية . وهكذا تفرض سيطرة الغرب الاقتصادية على العالم الثالث خسائر أضعاف أضعاف خسائر قنبلة هيروشيما .

وفى المرحلة الأولى ، من هذا العالم الذى لا معنى له ولاهدف إنسانى ، والذى لا تحكمه إلا قوانين الاقتصاد والسوق ، وحيث لا تشكل فيه الحياة الروحية إلا شيئا داخليا لا يلعب أى دور فى تنظيم العلاقات الاجتماعية ولا فى توجيه العلوم والتقنيات حتى تساعد على ازدهار الإنسان بدلا من أن تدمره ، ظهرت حالات هروب فردية فى طرق كاقاندو والطقوس الغيبية الخفية، والبحث عن مُعلمين ومرشدين روحيين ، ثم أنه بعد ذلك أدى إلى ردود فعل سياسية رافضة رفضاً شاملاً لحضارة الغرب الفاسدة .

وأحسن مثال على هذا الرفض يتمثل فى الثورة الإيرانية.فهى أولى الثورات

الموجهة ليس فقط ضد هيكل اقتصادى واجتماعى ، أو ضد نظام سياسى ، لكنها موجهة ضد حضارة ، حضارة الغرب .

فعلى مدى سنوات عديدة ، رأى هذا البلد العريق فى نظام الشاه رفضاً وإنكاراً لأعظم ما كان فى تاريخه الإسلامى . فقد فرض الشاه (بمساعدة جيش تساندة الولايات المتحدة عسكرياً وفنياً ومالياً ، وبمساعدة شرطة السفاك : البوليس السرى السياسى الإيرانى ، المتقنة لأفظع أنواع التعذيب) ، فرض طغيانا إرهابياً . ولقد أخضع الأغلبية الساحقة للسكان من الفلاحين والعمال وصغار التجار لحياة متخلفة كأنها تنتمى إلى ألف سنة مضت ، وذلك مع منح كل الامتيازات لبضعة تجار ملياردبرات متحالفين مع شركات الغرب الكبرى .ولقد كان رمز هذه التضليلات الغامضة والتى أسماها الغربيون ، خاصة الأمريكان ، « بالمعجزة الإيرانية » (لأن سياسة الشاه قد جعلت منه شرطى حماية البترول فى الخليج) كان رمزها الحفل الأسطورى لألفية عرش الطاووس ، وأظهر فيه الشاه نفسه كخلف للأخمينيين متجاهلاً قرون الحضارة الإسلامية وراجعاً لأجداده الوثنيين . ولقد اشترك فى هذه المسرحية الهزلية كل قادة الدول الذين حرصوا على استمرار فرض الوصاية على شعوب الخليج ، وكانت تكلفة التبذير والتحضر والأبهة مليارات ابتلعت فى صحراء يسودها الجوع .

ولم يكن بوسع المعارضة أن تعبر عن نفسها إلا فى المساجد ، حيث أدان آيات الله وحجات الإسلام واللالى فساد النظام وولاءه المطلق للولايات المتحدة ،ووحشية ممارساته القمعية . وتكونت فى إطار هذه التعاليم الأخلاقية كوادر الحركة الثورية . وأصبح هؤلاء الذين سجنهم النظام أو عذبهم (وهم عشرات الألوف) ، أو الذين اغتيلوا أو تم نفيهم ، أصبحوا « شهداء » وأبطال الإسلام المجاهدين . ولكلمة « شهيد » وقع دينى وشعبى عميق فى إيران ، لأن نموذج الشهيد الأول كان سيدنا الحسين ، حفيد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والذى قتله ثانى ملوك بنى أمية .

وهكذا انصهرت السياسة مع الدين فى بوتقة الكفاح ضد الطاغية وحلفاءه الأجانب .

وعندما هرب الشاه تاركاً لجيشه ولشرطته ولشهبور بختيار مهمة القمع بالحديد

والنار ، عجزت هذه القوة عن احتواء حركة الشعب الغاضبة . وعلى الرغم من الخطر والتهديد ، وصل آية الله الخومينى إلى طهران ، واستقبلته جموع حافلة رأت أنه قد بدأ يحقق وعد ظهور « الإمام » وهو روح حية فى الإسلام الإيرانى .

وعندما أصدر شهبور بختيار أوامر حظر التجول محذراً بإطلاق النار على مخالفى الحظر ، أعطى الإمام الخومينى تعليماته لكل الشعب بالسير فى الشوارع فى ساعات الحظر .

وهنا وقع أهم الأحداث ، جمهور أعزل يواجه جنود الحرس الإمبراطورى « الخالدين » وذاك الجيش الذى كان يسمى « بخامس جيش فى العالم » . ولقد وقع مئات القتلى ولكن لم يتُحرك مكان أى من « الشهداء » خاليا . وهُزم الجيش ونُزع سلاحه دون أن توجه ضده ولا حتى طلقة واحدة وقع أمام نداء « الله أكبر » .

ولقد كان فى هذا تكذيب جديد لكل توقعات الاستراتيجيين السياسية والعسكرية ، والتى قامت بقياس القوة بحجم العتاد والإدارة العسكرية ، كان التكذيب مماثل لذاك الذى كنا رأيناه سلفا فى فيتنام والجزائر . ففى ضيق أفقهم الوضعى ، لم يفهم استراتيجيو الغرب سبب فشلهم ، وهو أن الإيمان لا يمكن إدخاله كبيانات ومعلومات فى حواسبهم الآلية ودوائرها الإلكترونية .

ولقد أصبح الإمام الخومينى بهذه الهالة العظيمة ، هالة النصر السلمى والقوة الروحية فى مواجهة قوة السلاح المادية ، أصبح الإمام زعيم البلد الروحى باسم المعنوية الإلهية فى مواجهة قمع « الشيطان » الأمريكى وتابعه : الشاه السابق ، وبدأ فى أعين الجماهير أخيرا تبلور شكل النصر وانتصار الخير على الشر .

ولقد بدأت الثورة الإيرانية أولا بخلع رموز نموذج الحياة الأمريكية التى رغب الشاه فى فرضها عليه .فعلى سبيل المثال ، حُرقت دور السينما الأمريكية ، وأفلام العنف والأفلام التى ترسم نمط حياة تسيطر عليه المادة ، وحرقت الملاهى الليلية ، وهُشمت جبال من زجاجات الخمر . وهكذا ولدت أول ثورة موجهة ضد الحضارة الغربية والتى لم تُقَاوَم فحسب فى انحرافاتها وانحلالها ، ولكن فى أساسها ذاته وأكثر الأشكال قدماً للإسلام أصبح أقوى فى تعصبه السلفى ، لا سيما وأنه تعرض للقهر سنوات طويلة من نظام الشاه المرعب وسادته الأمريكان .

ولكن لو كان لطاقة معنوية أخلاقية أن تسمح بتدمير نظام ووضع الغايات الإنسانية والإلهية لمشروع المجتمع فى سياسته واقتصاده ، ولكنها لا تقدم لا الوسائل ولا التقنيات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف ، فكيف إذن تمكنت هذه التوجهات المعنوية من توليد التعصب السلفى ؟

لعب فى هذا الإطار عاملان تاريخيان دوراً هاماً : « الإمامة الشيعية » والتى أضفت على السلطة طابعا شخصياً ، وحرب العراق وإيران ، والتى تحالف فيها العالم أجمع ضد إيران ، بما جعل هذا النظام يتطرف ويصبح راديكاليا .

فمن أهم خصائص الإسلام الشيعى « الإمامة » ، ووجود « إمام مختف منتظر » ، ولقد اعتبر الخومينى « ممثله » المرئى ، والذى تحيط به مجموعة حقيقية من رجال الدين فى تدرج زعامى دينى : آيات الله ، حجات الإسلام ، الملالى . فلقد أضفى عليهم نضالهم ضد استبداد الشاه ، وغزو الغرب الأخلاقى ، وعدد الشهداء من بينهم ، أضفى عليهم كل هذا هالة من الهيبة العظيمة . وهكذا تكون نوع من أنواع حكم رجال الدين ، ممهداً لظهور « الإمام المختفى » .

وأعلن الخومينى : « من وجهة النظر الدينية ، أنا مؤهل لأفعل ما أقوم به » فهذا التفويض الإلهى ، والذى دعمه موافقة أغلبية الشعب الكبرى ، منحه كل السلطة وكذلك منحها للزعماء الدينيين .

ولقد ظهر عنصر رئيسى جديد فى هذه الثورة الإيرانية الإسلامية ، وهو أن « إضفاء القداسة » على السياسة كان حتى ذلك الحين فى خدمة استبداد الأمراء والطبقات المتمتعة بالامتيازات ، بينما أصبح الآن تبوء الجماهير سلطة الإسلام . ولقد كان هذا حدثاً ذا أهمية كبرى لحركات التحرير : تحرير الإسلام من سيطرة القوى العميلة لقوى خارجية ، ودوره فى التيارات الثورية .

ولقد أثار هذا الجانب «الثورى» فى الحدث الإيرانى الخوف والكراهية لدى كل قوى العالم ، فأطلقوا العراق فى الحرب عليه ، وكونوا تحالفا عالمياً ضد الثورة الإيرانية ، كما كان الحال سلفا فى أوروبا عندما تحالفت ضد الثورة الفرنسية التى هددت كل العروش ، وفى هذه الحرب الشاملة التى شنها صدام حسين ضد إيران ، بناء على توصيات الولايات المتحدة ، قدمت فرنسا والاتحاد السوفيتى السلاح للمعتدى ، حتى عندما كان يتصرف كمجرم حرب باستخدامه الأسلحة الكيماوية ، ودفعت السعودية

ودول الخليج ديون العراق ، ووصل الأمر بالجامعة العربية فى ١٩٨٨ إلى إعلان إيران « العدو الرئيسى » .

وأدت هذه الحرب العالمية على إيران إلى التشدد والإرهاب كما حدث لفرنسا فى ١٧٩٣ولروسيا فى ١٩٢٠ بعد غزو قوات التحالف .

وبطبيعة الحال ، أطلق ضجيج إعلامى ضخم ضد التطرف والتعصب السلفى الإيرانى لـ « تشبيهه بالشيطان » ، ومن الملاحظ كذلك أن وسائل الإعلام ركزت على إيران ، بينما ساد الصمت المليئ بالاحترام بشأن التعصب السلفى السعودى الأكثر ضراوة .

فلو أنه مثلا حدث فى إيران أن قُطعت يد وارتكبت أعمال تعذيب جديرة بالإدانة ، قد كان هذا بفعل قضاة لا يمثلون التيار الرئيسى «لا عقول ولا قلوب لهم» على حد قول رافسنجانى (رئيس وزراء إيران) ، ولكن لم يكن هذا أبداً بتعليمات مركزية ، وأضاف أن الحكومة لم تتدخل لأن السلطة التنفيذية لا ينبغى أن تتدخل فى أعمال السلطة القضائية . وهكذا وعلى عكس ما حاولت أن تظهره بيانات الصحافة عن الرعب الواقع فى إيران ، مثلا « إيران تستخدم آلة لقطع الأيدى » (قد كان هناك بالفعل بعض التطبيقات الوحشية لهذا الحد للأسف) ، توقفت هذه الممارسات بسرعة جداً .

بينما فى السعودية ، وفى كل يوم جمعة ، « وبأمر السلطة » و بالتنفيذ العلنى ، تُوقع عقوبات قطع اليد أو الجلد أو حتى الرجم أحيانا ، وقطع الرقبة ، دون أن تولى وسائل الأعلام الغربية عُشر الضجة الإعلامية الموجهة ضد إيران . ومع هذا ، فإن هذا التحيز الإعلامى لا يُبرئ التعصب السلفى إطلاقا ، والذى ترتب عليه إصدار الخومينى، فى ابتعاد كامل عن روح القرآن ، إصداره حكم الموت على كاتب اتُهِمَ بِسبّ الدين أو الإله *

وهنا نرى الخط الفاصل بين إيران والسعودية ، والذى يفصل بين الصراخ الإعلامى والصمت المحتَرم ، فهو الخط الذى يُرسم ليفصِل بين هؤلاء الذين يُدينون تحلل الغرب وهؤلاء الذين ينضمون إليه !

---

* اتهم سلمان رشدي بسب النبي محمد صلي الله عليه وسلم والارتداد عن الإسلام ، فإذا ثبت ارتداده ، فعقوبة ذلك فيها خلاف بين الفقهاء ، القتل أو الاستتابة أو الترك ، ويُفرّق البعض بين من يرتد في بلد دينه الإسلام أو غيره ، وبين من يرتد ويؤلب ضد الإسلام أو لا يؤلب .

نهضة الإسلام ؟

لا يمكن أن تقوم نهضة للإسلام فى يومنا هذا إلا إذا اكتشفت كل أبعاده ، تلك التى صنعت عظمته فى بدايته وفى فترات ازدهاره حتى القرن الثانى عشر الميلادى .

« بُعده العالمى » ، بعده القرآنى ، وذلك حتى لا يُخلط بهذا التقليد أو هذا التراث من تقاليد الشرق الأوسط وماضيه ، وللحيلولة دون انغلاقه على نفسه ، فكثيرا ما تسعى إلى زيادة حدة الشعور بخلافاته واختلافاته أو تبجيل منشأه بدلاً من نشر رسالته .

« بعده الروحانى » وبُعد الحب فيه ، والذى قد دافع عنه كبار الصوفية من « ذى النون المصرى » إلى « ابن عربى » ، والذين دافعوا عنه ضد كل الشكليات والشعائرية والحرفيات الجافة . وأركان الإسلام هى دعائم هذا النوع من الحياة : الصلاة لأجل الرجوع إلى الله والاتحاد معه ، الزكاة من أجل الاتحاد بالناس ، الحج من أجل الاتحاد بالجماعة ، والصوم من أجل تذكر الله وتذكر الجياع .

وهذه الأركان تزيد الحياة المكرسة لعبادة الله والتعاون مع الناس ، فهى وسائل لتحقيق هذا الهدف وحياة مثل هذه . فما هو المصير الذى تؤول إليه هذه الدعائم لو فُصلت عن غاياتها ؟ ما هو مصير هذه الأركان إذا لم تعد تدعم شيئاً ؟ أطلال كمعابد الإغريق تقف اليوم أعمدتها كأذرع فارغة فى سماء جرداء .

« وبُعده الاجتماعى » مع استعباد غابة المصالح المتضاربة وتراكم الثروات فى قطب والبؤس فى قطب آخر فى المجتمع . آنئذ فقط سيجد الإسلام الروح الثورية لمبادئه ويتوقف عن كونه وسيلة فى خدمة الأمراء وأهل بلاطهم .

ولا يمكن لأى نهضة فى العالم الإسلامى أن تقوم إلا بتغيير جذرى فى طريقة تعليم الدين : فالعلماء ، فقهاء الدين ، وتحويلهم للشريعة إلى شكليات قانونية جافة ، والأمراء الذين يخدمهم هؤلاء ، هم المسئولون عن تهميش الإسلام بسبب التعصب السلفى .

ولن يتم شئ إن لم يُنزَع عن هذه الفئة المحدودة والمحصورة المُسيئة والمتحجرة ، إن لم يُنزع عنها الإحتكار الذى تفرضه على التفسير (الاجتهاد) وحقها فى التلاعب بالملايين من المسلمين وخلق صحراء فكرية جرداء فى دار الإسلام .

إن رسالة القرآن الأساسية هى دعوة كل مسلم أن يتأمل شخصيا - ودون وساطة رجل الدين - وأن يكون مسئولا عن نفسه وأن يشارك فى خلق نظام اجتماعى ، وأن يشترك فى وضع سياسة واقتصاد على أسس الإسلام الأخلاقية ، وهذا لا يتم عن طريق عزل النفس والتهليل بالإشارة إلى الفروق بيننا وبين الآخرين ولكن على العكس ، الدخول فى حوار أخوى مع المسيحيين وكل الناس أيا كانت انتماءاتهم (حتى لو كانوا يعلنون أنفسهم ملحدين) والذين يتصرفون بيقين من أن العالم له معنى وهدف ، وأنه واحد وأن كل واحد منا مسئول شخصيا عن نُصرة هذه « الوحدة » فى مواجهة الخصوصيات ونصرة هذا « المعنى » والوقوف فى مواجهة كل الانحرافات واقتصاد السوق الفوضوى والسياسات الاستبدادية .

فالإسلام ، بإيمان الملايين من البشر الذين يعيشون هذا الإسلام ، والذين تبينوا أنهم قادرون على عيش إيمانهم حتى لو كان الثمن الشهادة ، هذا الإسلام يمكن أن يلعب اليوم دوراً هاما إلى جانب الأديان الأخرى والتى قامت بتحديث نفسها ولا تنوى أن تتحول عن هذا الطريق .

ففى مواجهة كل هذه التعصبات السلفية ، قام لاهوتيو التحرير فى أمريكا اللاتينية وفى أفريقيا وحققوا فعلا تحولا جذريا فى اللاهوتية التقليدية .

فالإسلام هو أيضا يحتاج إلى نهضة تجديد تحريرية خاصة به .

كيف يقاوم التعصب السلفى ؟

أولاً : مالا ينبغى

كيف نقوم بمقاومة التعصب السلفى ، أحد الأمراض الفتاكة فى نهايات هذا القرن العشرين بداخل كل الأديان وكل السياسات ؛ ربما أن علينا أن نتفكر أولاً فيما ينبغى تجنبه : لا تنازلات ، لا تضليلات ، لا قمع .

التنازلات

تتولد التنازلات من الخطأ المتمثل فى الاعتقاد بأن اقتباس بعض النظريات من التعصب السلفى ، تلك التى أدت إلى نجاحه ، الاعتقاد بأن هذا الاقتباس سيجعل من الممكن استقطاب بعض مؤيديه . وهكذا فإن كل الأحزاب الفرنسية انخرطت فى هذا السبيل الفتاك في مواجهة چان مارى لوبن ، وفى هذا قبولهم قاعدة اللعبة التى أقرها ثم الانطلاق من نفس الأرضية .

والمثل النمطى الواضح هو مثل لوران ڤابيوس ، رئيس المجلس الوطنى الفرنسى ورئيس الوزراء الأسبق والذى أعلن فى التلفزيون « إن إجابات لوبن أطروحات غير صالحة لمشاكل حقيقية » . وليست هناك وسيلة أكثر فعالية فى تضليل الرأى العام . فهى أسئلة لوبن ذاتها هى التى تسمم الحوار السياسى فى فرنسا وذلك عن طريق تحويل الانتباه بعيداً عن المشاكل الحقيقية .

فالمسألة الأساسية التى طرحها لوبن هى ما يلى : هل يمكن أن نحل مشكلة البطالة فى فرنسا عن طريق طرد العمال المهاجرين ؟ ورده لوبن كإجابة الشعار التالى : « ٢,٥ مليون عاطل فى فرنسا هم ٢,٥ مليون عامل مهاجر زائدين عن اللازم » .

والكذبة الخبيثة فى هذا السؤال نفسه هو أنه ربط بين مشكلة البطالة ومشكلة الهجرة . وكما سنرى، يماثل هذا الربط بين مشكلة الهجرة والعنصرية ، وهى أحد الفخاخ التى وقع فيها كل ساستنا .

فى ١٩٧٤ ، كان عدد العمال المهاجرين كما هو اليوم ولكن نسبة العاطلين آنذاك كانت تمثل (بالمقارنة إلى نسبة اليوم) الربع فقط . فليس من الصحيح إذن أن البطالة متأثرة بالهجرة . ولكن البطالة متأثرة بالديناميكية الاقتصادية . فإيقاف الهجرة رسميا من قبل الحكومة فى ٣يوليو ١٩٧٤ لم يوقف زيادة البطالة على الإطلاق .

على أى حال ، هذا من الحقائق الاقتصادية التى تنسحب على العالم أجمع : فالبطالة لا علاقة لها بزيادة السكان . فاليابان بلد مكتظ بالسكان ولا يعانى من البطالة بينما أن كندا ذات نسبة السكان المنخفضة ، يعانى ١٠ ٪ من سكانها من البطالة .

وهكذا قد حول سؤال لوبن الانتباه عن المشكلة الأساسية ، فلابد من وضع حد للسياسة التى تصنع البطالة ويشكل فيها التسلح والنووية عنصرين أساسيين ، وهذا لسبب بسيط وهو أن الصناعات هى التى تتطلب أكبر حجم ممكن من الاستثمارات لأدنى عدد ممكن من الوظائف أو فرص العمل الدائمة التى يمكن أن يتم خلقها .

والسؤال الحقيقى هو كيف نعيد إحياء الاقتصاد مع الاستجابة لاحتياجات الشعب الفرنسى الحقيقية دون حجز ربع ميزانية فرنسا للتسلح غير المفيد . الحل هو التوقف عن برنامج أهوس للمفاعلات النووية التى تدمر إمكانية البحث والتنمية ، وذلك بإنتاج الطاقة بوسائل أخرى ، مع تخفيض الأضرار والاستثمارات . ولكننا نقوم بإعداد مراحل جديدة لمفاعلات نووية تستهدف تصدير الطاقة مع استيفاء الأخطار ، ومنها خطر النفايات الضارة التى سنتركها ميراثا مرعبا للأجيال المقبلة .

وبدلا من إعادة التفكير من جديد فى مشروع لإعادة الهيكلة الشاملة والمتناسقة للاقتصاد ، نفرض على أنفسنا الركود متحملين وابل العواقب التى ستحلُ على الأكثر حرمانا الذين يواجهون مشاكل الحصول على عمل ، خاصة الشباب الذين لا تدريب لهم ولا مشروع ، والذين يجدون أنفسهم فى مجتمع لا هيكل له . وهذه الحالة الاقتصادية تُفسح الطريق أمام ديماجوجية لوبن الجماهيرية التوجه وتُزيد من وقعها ، تلك الديماجوجية التى تنصب جميعها على أكثر المحرومين حرمانا ، العمال المهاجرين .

وبالمثل ، أصبح التعايش أكثر صعوبة ، ليس بالضرورة بسبب الهجرة ، والتى أوقفت رسميا منذ عام ١٩٧٤ كما رأينا . ولكن بسبب عدم كفاية الخدمات الاجتماعية والإسكان وهذه مشكلة عامة يواجهها كل من الفرنسيين والمهاجرين .

ويتعرض تعليم أبناء المهاجرين للاضطرابات أولا بسبب حاجز اللغة . فالسياسة التعليمية التى لا تأخذ مأخذ الجدية ضرورة حل هذه المشكلة تفضى إلى اضطرابات أيضا فى تعليم بقية الأطفال مما يؤدى إلى شكاوى مشروعة تتقدم بها أسر هؤلاء .

فمعدل الجرائم الصغيرة والجنح يزداد كلما انخفض مستوى المعيشة : وهذا المعدل لا يرتبط بالأصل أو المنشأ العرقي ولكن بظروف المعيشة دون الإنسانية .

هذه هي « المسائل » الحقيقية ، والتي تختلف تماما عن تلك التي يجرنا فيها لوبن هو والذين يقبلون مسائله الزائفة ، بدلا من إظهار أن مشاكل المهاجرين والمحرومين الفرنسيين واحدة وأن حلها يندرج في إطار حل اقتصادي واجتماعي شامل وليس في إطار التمييز العرقي .

ونفس هذه التنازلات والالتباسات تراها لدى جاك شيراك رئيس وزراء فرنسا وعمدة باريس الأسبق ، والذي في خلال حملته الانتخابية الرئاسية في مارسيليا ، أدان التخوف من الأجانب كلاماً ، ولكنه أضاف إضافة شبه فورية عن هذا الشعور ، شعور الخوف : « إن كنت عاجز عن تقبله إلا أنني قادر على تفهمه » . غريب هذا « التفهم » لمشاعر التخوف من الأجانب . تفهم طالما تُرجم في شكل تحالفات انتخابية مع حزب لوبن ، الجبهة الوطنية ، وعدم فهم للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح للديماجوجيات الجماهيرية التوجه أن تستغل مصاعب حقيقية وتُصبُ على كبش الفداء (أي العمال المهاجرين) المظالم المشروعة التي يُوَلّدها نظام يسحق الفقراء أيا كانت جنسيتهم أو أصلهم العرقي .

لقد سعى رئيس الوزراء - وبأي ثمن - إلى التوصل إلى اتفاق مشين ، كذلك الذي تم التوصل إليه حول « الدفاع النووي » والذي ، في مجال مشاكل المهاجرين ، تبلور في « مسألة الحجاب الإسلامي » أحد أعظم الهدايا التي أهديت للوبن .

فلقد جعلت الهستريا السياسية العنصرية الموجهة في وسائل الإعلام ، جعلت من مسألة خمار الرأس مسألة من مسائل الدولة ، وبرزت في إطار هذه المسألة (وكأنها أدوار في مسرحية تراچيدية) برزت تلك الكلمات الشجية المشحونة بالخوف والقلق والكراهية ، العائدة إلى عصر مضى : تعصب سلفي وعلمانية، إسلام وهجرة ، الخمار الذي سيتحول إلى « تشادور » ، ثم « التبشير » وفي نهاية هذا التصعيد سمعنا عبارة « مأساة الهوية الفرنسية » !

ما الذي كان في بداية هذا الهوس ؟ في كرايّ وكذلك في مونفرميىّ ، فعل من أفعال التمييز العنصري : هل حدث أبداً أن وُجه اللوم لطالبة مدرسة لأنها علقت على

رقبتها صليباً أو نجمة داوود ، وهى علامات خارجية لانتمائها الدينى ؟

ولقد خلق التوافق المشين مناخاً متعصباً سلفياً كمناخ الحملات الصليبية . ويمكن للوبن أن يفرح بهذا التجمع الوحدوى .فهل هناك قدر أدنى من التعصب السلفى فى منع الخمار عما هو فى فرضه ؟ فرضه كما هو الحال فى السعودية أو نزعه بالقوة عن الطالبات الجامعيات فى مدخل الجامعة كما هو الحال فى تركيا ؟

فهل انحدر بنا الحال للاختيار بين فرنستين إحداهما على النموذج السعودى والأخرى على النموذج التركى ؟ فلا هذا الحل ولا ذاك سيكتب له المستقبل . ولكن فى أوهامهم يبدو أن البعض يميلون إلى النموذج التركى ، ، ونجد لهذا الميل مبرراته الغريبة :

إن الحجاب سيكون رمزاً لتغريب المرأة واسترقاقها . فهل ستنسى أن هذا الخمار كان أيضا خمار مريم العذراء كما تشهد عليه كل التماثيل المسيحية ؟ وأنه منذ قرون لباس الراهبات . لقد أكدت إحدى « المدافعات عن حقوق المرأة » فى برنامج تلفزيونى «إن الأمر يتصل بالدفاع عن كرامة المرأة» ، فهل سنحظر على الراهبات ارتداء الخمار ؟

ولا ينتج عن هذا التمييز سوى نار التعصب لدى الجانبين : فلو كان « الإدماج » يتطلب تدمير الهوية الثقافية ، فإننا ندفع المهاجرين أن يختاروا ما بين الإدماج والتعصب السلفى والذى يشجعه التعصب وعدم السماحة .

ولقد نُظّمت مائدة مستديرة بقصر ماتينيون عن موضوع : « الهجرة والعنصرية » . وهذا يشكل اعتماد أرضية لوبن فى قبول هذا الافتراض : ستكون هناك علاقة علة وأثر بين الهجرة والعنصرية لأن الأولى تولد الثانية .

وهذا التأكيد لا أساس له إطلاقا لأن التأكيد على هذه العلاقة هو تناس لأن العنصرية ، فى كافة القواميس ، تعرف على أنها أيديولوجية تفترض وجود عرق أسمى من عرق . هل هذه الأيديولوجية هى التى سيعيشها الفرنسيون ؟ أم الكثير من المشاكل المحددة التى أشير إليها : الإسكان ، العمالة ، التعليم ...وهى مشاكل ترجع إلى غياب سياسة حقيقية تجاه القطاعات الاجتماعية الأكثر حرمانا دون تمييز عرقى أو تمييز على أساس الهوية ؟

ففى هذا المنظور ، بل فى هذا المأزق ، تتشكل « تنسيقات » بنفس انحراف تلك التى تشكلت فى ماتينيون ، نشهد انبعاث المسائل العزيزة على لوبن والتى تناقشها المعارضة بصوت أخفت وبعد تنازلات ، الواحدة تلو الأخرى ، يستوعبها روكارد فى « الميثاق الأدنى » .

وأول التنازلات الهامة جدا ، لأنه تراجع عن المبادئ : سحب اقتراح تصويت الأجانب المهاجرين فى الانتخابات المحلية . وما هو أكثر فظاعة هو : أن فى هذا « الميثاق الأدنى » تم إدخال مواضيع قمعية وأحكام مسبقة أشارت إليها المعارضة أثناء « الاجتماع العام الخاص بالهجرة » . فمثلا المشروع الخاص بإصدار تشريع عن « ختان البنات » الذى يمارسه بعض الأفارقة أو حول تعدد الزوجات الذى نُدد به بقوة، بينما يتصل الأمر بحالة ظاهرتين نادرتين جدا فيما بين المهاجرين ، وأن القوانين العادية العامة موجودة بالفعل من أجل منع الممارسة التى تسبب التشوه ، ممارسة الختان ، وأيضا لمنع أى انتهاك للقانون الفرنسى فى مجال الميراث والخدمات الاجتماعية التى يمكن أن تترتب على الزيجات المتعددة والتى هى محدودة جدا بين المهاجرين .

كما يحق لنا أن نسأل ، لماذا انتظر هؤلاء كل هذا الوقت للتأثر بهذه الممارسات لدرجة توخى عقوبات قانونية ضدها ؛ إن فرنسا ، كإنجلترا ، كانتا ذات السيادة فى أفريقيا السوداء خلال قرن من الزمان . فما الذى فعلته لوضع حد للممارسة (ختان البنات) اللا إنسانية عندما كانت السلطة فى يدها حتى تسمح لنفسها اليوم بأن تجعل من هذا سببا للاستبعاد الاجتماعى حتى مع أن الأمر لا يخص فى فرنسا إلا بعض الحالات الفردية النادرة جداً ؟

لقد حكمت فرنسا جزءاً كبيراً من العالم العربى الإسلامى خلال أكثر من قرن من الزمان . هل يمكن أن يكون السبب هو أن تعدد الزوجات والذى تحظره القوانين ، مندرج عمليا بشكل متناقض فى الأخلاق والعادات ، ذاك الذى جعله من الصعب أن يُبيَّن بوضوح الانتقال من حالة القانون إلى حالة الواقع فى الوقت الذى نشهد فيه غياب الدقة فى تشريعاتنا ؟ فلماذا نصنع من هذا اليوم ، وبهذه الضوضاء ، سببا للتمييز؟ بينما لم نقم بأى جهد فى هذا الطريق عند ما لم يكن هذا يضر التجارة فى أيام الاستعمار ، بل كان يوفر اليد العاملة الرخيصة بسبب زيادة عدد السكان ، أو عندما

كنا نحتاج هذه اليد العاملة خلال سنوات التوسع حتى عام ١٩٧٤ ؟ لم نسمع باقتراح أى قانون من هذا النوع آنذاك ؟ .

ونحن نرى الآن المدافعين الأفاضل عن الأسرة يريدون أن يضاعفوا من عدد العقبات القانونية أمام جمع شمل الأسر .إن هذا ليس خطراً كبيراً (٢٩ ألفاً فى ١٩٨٩) ولكن موضوعا ديماجوجيا لا نود أن نتركه حِكراً خالصا للوبن .

ولا يمكن لمثل هذه السياسة إلا أن تؤدى إلى ازدياد التعصب السلفى الذى نواجهه فقط بطرق قمعية ، وازدياد طاقة الجبهة الوطنية والتى تقبل مطالبها الواحد تلو الآخر فى تنازلات متعاقبة .

فعندما تكلم ميتران عن « حد أو عتبة السماحة » وأعلن روكارد « أن فرنسا لا يمكن أن تستقبل كل بؤس العالم » ، فهم يكررون بلغة خجلة أو أكثر تأكيداً ، شعار لوبن الأكبر والذى وضعه فى ١٩٨٢ فى المؤتمر العام للجبهة الوطنية فى مدينة نيس « إن عدد العاطلين تضاعف لا سيما وأن حدودنا مفتوحة أمام كل عاطلى العالم » .

فلو استمرت كل الأحزاب فى التكلم فى مسائل لوبن ، فمن السهل أن نفهم كيف أن لوبن نفسه الذى ولد كل هذه المسائل ، أكثر مصداقية ، وأن كل هذه التنازلات خَدَمَته : فحزبه الذى لم يكن له نشاط فى وقت التوسع الاقتصادى بـ ١٪ من الأصوات فى الانتخابات التشريعية فى ١٩٧٤ و ٤٤٠٠٠ صوت فى ١٩٨١ ، حصل بعد تجميد الرواتب والأسعار فى ١٩٨٢ على ٤,٤٠٠,٠٠٠ صوت فى انتخابات الرئاسة فى ١٩٨٨ .

إن احتمالات ازدهار لوبن ستزداد بتطورات أوروبا ١٩٩٢ والتى ستفرض مثلا بذريعة « التنافسية » مراجعة تخفيضية لكل ما يرفع سعر اليد العاملة وذلك لأن فرنسا تتجاوز بـ ٥ ٪ المتوسط الأوروبى فى « أعبائها الاجتماعية » .

كما يمكن أيضا أن يستفيد مدعيا « دفاعه عن مصالح فرنسا » فى انتقاده لأوروبا من « أدنى نقطة » لوجهة النظر الوطنية محولا الانتباه مرة أخرى بعيداً عن المسألة الحقيقية وانتقاد أوروبا من أعلى ، أى من وجهة نظر انغلاقها فى وجه العالم الثالث بينما أن مصلحة الشعب ومصلحة الجميع تتطلب الانفتاح .

ثانياً : التضليلات

إن التضليلات تحول الانتباه عن المشاكل الحقيقية : فالإجراءات السياسية تنحو إلى إخفاء المسائل الحقيقية ، وذلك لأن هذه التضليلات تجعلنا نعتقد أن العنصرية هي المعيار السياسي الذي يسمح بتصنيف الفرنسيين في صف اليمين أو اليسار . فالفرنسيون « العنصريون » هم الذين يعارضون وجود المسلمين « المتعصبين السلفيين » .

فالعنصرية ، ولنكرر تعريفها مرة أخرى ، القناعة التي بموجبها توجد أعراق عليا وأخرى سفلى ، عنصرية درومونت أثناء محاكمة درايفوس لا يمثلها واحد بالألف من الفرنسيين ، وهي نفس نسبة « التعصب السلفي » بين المهاجرين . فعندما يقوم هؤلاء «المتعصبون السلفيون » بتعبئة تابعيهم مثلا عندما يطالبون بقتل سلمان رشدي ، فعددهم لا يتجاوز ٣٠٠ (وكثيرون من هؤلاء سذج بسطاء) ، وذلك من بين ملايين المسلمين الذين يعيشون في فرنسا ، ٣٠٠ فقط أجابوا الدعوة التي وجهها محرض مشاغب لهم بالذهاب للتجمع في شارع سباستو بول في باريس .

ولا شك في أن هذا الاستقطاب المفتعل مفيد جدا للوبن . ونلحظ هنا النمو المتوازي بين لوبن وجمعية مكافحة العنصرية . فالترويج الإعلامي لرئيسها هارلم دزير وتدفق المساعدات الحكومية لمساعدة حركته ، تتبع نفس المنحنى ، منحنى الزيادة الذي يمثله لوبن وجبهته الوطنية التي من المفروض أن دزير يقوم بمكافحتها . لماذا ؟ لأنه هنا أيضا نقف معتمدين نفس أرضية لوبن كما لو كانت العنصرية ومناهضة السامية من أهداف حركته .

ولم يولد هتلر ولم تولد النازية ، وهي أبلغ تعبير عن التعصب السلفي ، لم

بولدا فقط من فعل تفكير رجل واحد فكر فى الإهانات والمآسى التى انهالت على الشعب الألمانى بسبب معاهدة فرساى. كما يتولد اليوم فى العالم الثالث العصيان والتعصب السلفى من جراء الإهانات والمآسى التى فرضها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى شكل « سياسات التكيف الهيكلى » . بل تولد من غضب الملايين من العاطلين الألمان الذين كانوا يعيشون أزمة لاحل لها . فلم يصل هتلر إلى السلطة بفعل انقلاب ، بل بانتخابات « ديموقراطية » حصل فيها على الأغلبية . فلقد جذب الملايين من أصوات العمال الذين وعدهم بنهاية البطالة والذل ، وبطريقته هذه حل مشكلة البطالة وذلك بتحويله العاطلين إلى عمال من أجل زيادة التسلح ، ثم تحويلهم إلى جنود ثم تحويلهم إلى جثث هامدة .

ولكن ديماجوجيته وجدت قبولا فى ظل الحالة السائدة آنذاك ، حالة المواجهات بين أحزاب سياسية دون مشروع أو برنامج ، تصطدم فى مشاجرات عقيمة للوصول إلى السلطة أو للاحتفاظ بها . فلقد استفاد من ملل الناس من هذه السياسة المسرحية ومن مواجهة فساد الأحزاب ، وهكذا قد كانت سياسة الزعماء الكاريكاتورية هذه من ناحية ويأس الجماهير من ناحية أخرى الأرض الخصبة وسمادها الذى غذى هذه الزهرة المتوحشة .

أليست هناك الآن فى فرنسا (دون طفرة أو قفزة ودون تغير جذرى فى المواجهة) ، الظروف أو الأساليب المماثلة التى يمكن أن تنجم عنها هذه الآثار ؟

ففى الماضى وبالنسبة لهتلر ، لم تكن « العنصرية » إلا ذريعة من أجل تحقيق أهدافه ، وهى الوصول إلى السلطة مع الاستفادة من الأزمة الاقتصادية . فلقد كان هناك ٩ ملايين عاطل فى ألمانيا فى ١٩٣٣ ! . واستفاد من تحلل نظام الجمهورية الألمانية وفساد الأحزاب والآثار الفظيعة المترتبة على معاهدة فرساى ، أى بعبارة واحدة ،يأس الشباب والعاطلين وشعب لم يُقَدِم له أى حزب من الأحزاب مشروعاً اجتماعياً ذا مصداقية .

لقد كانت هذه ثورة « العدمية » وتمكنت علناً من التعبير عن نفسها بهذه الطريقة فى شكل عام وتجمع « اليائسين اليائسين » الذين أصابهم اليأس بسبب غياب منظور المستقبل وصاروا فريسة لأقبح الديماجوجيات الشعبية التوجه .

ونرى التشابه بين هذه الحالة والحالة التى أدت إلى ميلاد لوبن .

فلقد تمكن هتلر ببراعة من تجنب كل التدخلات من جانب « الديموقراطيات التحررية » المزعومة ،وذلك فى تنصيبه لنفسه كزعيم « مكافحة البولشفية » . ووجه الأساقفة الألمان المجتمعون فى فولدا فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ نداءً قالوا فيه : « إن زعيم ومستشار الجمهورية ، زعيم الرايخ ، أدولف هتلر أدرك فى الوقت المناسب حجم كارثة البلشفية . فلقد كرس نفسه بكل طاقاته من أجل تجنب الشعب الألمانى والغرب برمته هذا الخطر الهائل . ويعتبر الأساقفة الألمان أن من واجبهم أن يؤيدوا زعيم الرايخ فى كفاحه هذا وذلك بكل الوسائل المتاحة لهم فى المجال الدينى » .

وبنفس هذه الروح فى ميونيخ فى ١٩٣٨ ، سلم دالاديه وشامبرلين لهتلر ، لتشجيعه فى كفاحه ضد البولشفية ، سلموه تشيكوسلوفاكيا ومعها مفتاح غزو أوروبا .

فلم تكن العنصرية والوطنية لهتلر إلا اللباس الذى غطى به خطة سيطرته ، فقد صور اليهودى كبولشفى وكمسيطر على السلطة المالية فى آن واحد : البلشفية اليهودية . وكان اليهودى كبش الفداء ، كرمز لكل مآسى ألمانيا ، كما يصور اليوم لوبن ابناء شمال أفريقيا أو المغاربة على أنهم المسئولون عن البطالة وعدم كفاية المساكن وتدهور الحالة الأمنية ... إلخ.

والنظرة إلى لوبن على أنه ببساطة « مناهض للسامية » هو الانزلاق فى نفس هذه الأوهام والتضليلات . فمن الملاحظ أننا نستقطب الخلاف القائم ضده بشكل متزايد حول كلامه أكثر من حول أفعاله : فلقد أولت وسائل الإعلام مقاما أكبر جدا لتجاوزاته الكلامية البغيضة عن « حاشية فى التاريخ » « ديورافور المحرقة » عما أولت لمقترحاته المحددة لطرد الملايين من المهاجرين .

فمن غير المعقول أن نضع على قدم المساواة بيانات لوبن المخزية ضد اليهود و « أعماله » المنتظمة من أجل استعداء الفرنسيين على المغاربة ، والذين هم فى الواقع هدفه ، لأنه حول هذه المسألة ، يمكن أن يقوم بتعبئة الملايين من السذج والذين يرون فى المهاجر العربى منافساً فى سوق العمل ومتطفلا مضايقاً فى الإسكان الشعبى أو صاحب ملف الجنح المحتمل مستقبلا .

إن تضليلات هارلم دزير ورابطة مكافحة العنصرية والتى يحركها من بُعد بمهارة جوليان دراى وبرنار هنرى ليفى ، من نتائجها أنها تزحزح مركز المقاومة الحقيقى عن مكانه . وهذا بالطبع ليس الهدف الواعى لجماهير المساندين الذين ينضمون لهذه الحركة عن شهامة وكرم وشعارهم « لا تمسوا صديقى وزميلى » . وأحد الأمثلة النمطية لهذه التضليلات هى مظاهرات الاحتجاج على الواقعة المخزية ، واقعة تدنيس المقابر اليهودية فى كاربنتراس .

تعبئة جماهيرية عملاقة .

ضد من ؟

ضد شئ مجرد ، العنصرية . لأنه حتى الآن لا يعرف أحد من المسئول عن هذا الفعل المشين .

ولكن لمن ؟ أعلام دولة إسرائيل - حيث يُذبح الأحياء يوميا - ترفرف على هذا الجرم الذى وقع ضد الأموات . ولم يجرؤ أحد على التنديد بوجود هذه الأعلام سوى سيمون ڤيل التى نددت بوجود هذه الأعلام وكان مقابل شجاعتها أنها تعرضت للسب فى اليوم التالى .

أليس من الملائم أن يُذكِر هنا بعبارات الكاتب طاهر بن جلون فى جريدة لوموند فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ غداة مذابح صابرا وشاتيلا فى لبنان : « من درب المصادفة الطريفة أنه عندما يكرر الإنسان ما يقوله كثيراً تصبح أقوال الإنسان مؤشراً كبيراً . فلقد صرنا نعرف فائدة الاعتداءات المناهِضة للسامية فى أوروبا وعلى من تعود هذه الجريمة بالفائدة » .

ألا يمكن أن نضيف أن هذه التغطية الإعلامية المنقطعة النظير لحادثة تدنيس مقابر كاربنتراس الذى جاء فى تلك اللحظة التى قتل فيها سبعة من العمال الفلسطينين فى حيفا ، ووقع فيها الضحية رقم ٧٠٠ من بين الفلسطينين منذ قيام الانتفاضة ، وأعلن فيها بيان عن لجنة الدفاع عن الطفولة (وهى هيئة أمريكية سويدية) أن ٦٠ طفلا دون سن الخامسة عشرة قتلهم جيش الاحتلال فى فلسطين ؟ هل ذكر أحد بمناسبة الحادث الاستفزازى المشين فى كاربنتراس أن قادة إسرائيل قد ازالوا ومسحوا من على وجه الأرض بالجرافات ٣٥٠ قرية فلسطينية بمقابرها ؟

ثالثاً : القمــــع

هناك مثل غطى على مساوئ الطريقة القمعية : إنه فى اتخاذ جريمة وقعت ضد المقابر اليهودية كذريعة لمهاجمة المهاجرين زاعمين مهاجمة لوبن فقط ، فى هذا اغتيال ليس فحسب لحرية الصحافة ولكن للبحث التاريخى .

وهنا نجد أنفسنا بالضرورة على طريق قوانين الطوارئ . وفى نتائج قضية كاربنتراس ما هو جدير بالملاحظة . أولا ، الانتهاء بزعماء الحزب الاشتراكى إلى سحب مشروع القانون الذى كان سيمنح المهاجرين حق التصويت ، وهذا على الرغم من عدم وضوح العلاقة بين هذه المسألة ومسألة كاربنتراس . ثانيا ، مبادرة الحزب الشيوعى الفرنسى نحو توافق الآراء المشين : مشروع قانون يحكم المحاكم والهيئات القضائية فى المسائل الخاصة بالحقائق التاريخية فى كل ما يخص الحرب العالمية الثانية، ويحظر تشكيك المؤرخين فى خلاصات ونتائج محاكمات نورمبرج .

وبموجب هذا « القانون المشين » ، « قاتل الحرية » كما قال ديموقراطيو القرن الماضى ، أدرج فى قانون حريات الصحافة لـ ١٨٨١ ، أدرجت مادة ٢٤ مكرر : « يعاقب بعقوبات منصوص عليها ... الذين يفندون ... وجود جريمة أو جرائم ضد البشرية كما هى مُعَرَّفة فى المادة ٦ للمحاكم العسكرية الدولية المرفقة باتفاق لندن الصادر فى ٨ أغسطس ١٩٤٥ » .

بهذا تصبح الحقيقة التاريخية رسمية وغير قابلة للمساس بها ، قدسها القانون ولا يمكن بأى حال من الأحوال أن تشكك فى نتائج محاكمات نورمبرج ، والتى أصبحت المعيار المعصوم والقاطع حول الحقيقة التاريخية فيما يتصل بالحرب العالمية الثانية ، ولم يحصل قرار محكمة طوال التاريخ وفى أى مكان كان على مثل هذه الصفة التقديسية .

هذا برغم أن محكمة نورمبرج ، فى قول قضاتها ومن أنشأوها ، كانت « محاكم ستثنائية » و « آخر فعل من أفعال الحرب » . لقد قال النائب العام الأمريكى روبرت جاكسون فى جلسة سماع يوم ٢٦ يوليو ١٩٤٦ : « إن الحلفاء يجدون أنفسهم اليوم من الناحية الفنية ، فى حالة حرب ضد ألمانيا ... فهذه المحكمة ، بصفتها محكمة عسكرية تُمثل استمرار لجهود الحرب التى بذلتها دول الحلفاء » .

وهكذا عُرِّف دستور هذه المحكمة كما يلى « المادة ١٩ : لا تلتزم المحكمة بالقواعد الفنية الخاصة بإقامة الأدلة .وتقوم المحكمة باعتماد وتطبيق إجراءات سريعة قدر المستطاع (والصيغة الإنجليزية تستخدم كلمة سريعة) وغير رسمية وتقبل أى وسيلة تعتقد بقيمتها الإقناعية . المادة ٢١ : لا تطلب المحكمة تقديم الأدلة بشأن الأعمال ذات الشهرة العامة أو العلنية وتعتبرها مسلماً بها . كما تعتبر هذه المحكمة وثائق وتقارير الحكومات الأعضاء بالأمم المتحدة ، أدلة حقيقية » .

ولم يكن لقرارات محكمة نورمبرج وضع فقه قانونى وسابقة فحسب (كما هو فى المعتاد للمحاكم العادية والتى هى من حيث المبدأ متروية وغير عاطفية) بل كان لها كذلك قيمة معيارية وضعت بعض الحدود التى لا يمكن تجاوزها فى البحث التاريخى (ويترتب على تجاوزها مقاضاة قانونية) وحدوداً أخرى لمناقشة هذه الأبحاث التاريخية ولنشرها أو مناقشتها فى الصحف .

ولقياس انحراف مثل هذا الاختيار ، لنأخذ مثالين لنصوص وقعت بذلك تحت طائلة هذا القانون .

هذان هما النصان الصادران عن اثنين من أبرز وأثبت مؤيدى النظريات الإسرائيلية والتى تبيِّن مجرد عناوينها نية المؤلفين : « موجز (أو دستور) الكراهة » - ليون پولياكوف « الحل النهائى » - چيرار ريتلنجر ، فلو اقتبس أى شخص الآن من كلمات پولياكوف فى الطبعة الأولى لكتابة (١٩٥١) : « **فيما يخص المفهوم الفعلى لخطة الإبادة الشاملة ، فإن الفاعلين الثلاثة أو الأربعة الرئيسيين قد ماتوا . ولم تبق أى وثيقة ، وربما لم يكن هناك أبداً فى أى وقت وثيقة** » ، لو اقتبس أحد هذا الكلام يكون عرضة

للتقديم للمحاكمة لأنه « يبذر الشكوك » حول وجود خطة إبادة .
وتكون الجريمة جريمة «مراجعة » : لو التمسنا من آخر طبعة فى ١٩٧٩ ص ١٢٤ التى يقول فيها پولياكوف : « ليس لدينا الوثائق التى تخص عملية تكوين الفكرة ، فكرة « الحل النهائى للمسألة اليهودية » حتى أنه حتى الآن من الصعب أن نقول «كيف» و«متى» و«عن طريق من » بالضبط أعطى الأمر بإبادة اليهود » .

كما أصبح عرضة للعقاب أمام المحاكم أيضا كل من يقتبس من كلمات مؤلف « الحل النهائى » ، المدافع الخالص عن النظريات الإسرائيلية ، چيرار ريتلينجر . وبأطيب النوايا والجهود ، لم يتمكن من رفع عدد ضحايا اليهود إلى أكثر من ٤,٥٠٠,٠٠٠ . وبعدم الوصول إلى الرقم القدرى ، رقم ٦ ملايين والذى حدده النائب العام چاكسون فى نورمبرج ، فإن كاتب هذه الاقتباسات يمكن أن يقدم للعدالة لـ « تفنيده وجود واحدة أو أكثر من الجرائم المرتكبة ضد البشرية » حسب مادة القانون المذكورة . وبتخفيض نطاق جرائم النازية بمقدار الربع بعدم قبول رقم « ٦ ملايين » ، فيُتهم بأنه أراد أن يُبَرِئ هتلر ويعد للنازية الجديدة !

وأنا شخصيا شاهد على الضرر الكافى فى هذا القانون والذى تفاقم من قانون ١٩٧٢ وذلك لأنه استُخدم نفس الاستخدام الذى كان يمكن وأن يستخدمه الأول .

لقد نشرت فى جريدة لوموند فى ١٧ يوليو ١٩٨٢ مع الأب ميشيل لولونج والقس ماثيو مقالة حول « مغزى العدوان الإسرائيلى فى لبنان » ورفعت رابطة مكافحة العنصرية ومعاداة السامية ضدنا قضية بتهمة « معاداة السامية والإثارة الرامية إلى التمييز العنصرى » . وفى مناسبات ثلاث رُفِضَت دعوى هذه الرابطة وألزمت بدفع غرامة الرسوم والنفقات . وفى ٢٤ مايو ١٩٨٣ انتهت محكمة باريس العليا إلى : « إنه ، آخذين بعين النظر أن الأمر يتصل بانتقاد مشروع لسياسة دولة ما والأيديولوچية الملهمة لها ، ولا يتصل الأمر بإثارة عرقية، رُفِضت دعوى الرابطة وألزمت بدفع الرسوم والنفقات » .

وبالطبع لم تذكر أى جريدة . سوى تلك التى اتهم مديرها چاك فوفيه فى نفس الوقت الذى اتهمنا فيه . لم تذكر أى جريدة أخرى هذا

الحكم . والآن ويفضل هذا القانون الجديد المشين والذى يُفاقم من الأول لأنه لا يعطى « حق الرد » إلا للبعض من المنظمات فقط (المادة ٧ من قانون ١٩٩٠) وأصبح للرابطة الحق فى أن تحدد مَنْ مُعاد ومَنْ ليس معادياً للسامية، ويحق لها أن تقوم برفع دعوى أو مقاضاة أى شخص على أساس تعريفها .ومفهوم طبعاً فى هذا أن هتلر ، المسئول عن قتل ٦٠ مليون فى العالم فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، لم يرتكب فى رأى القانون جرائم ضد البشرية إلا فى حق اليهود . فآلة النازية كلها لم تكن شيئا إلا مذبحة يهودية كبرى وكل جرائم هتلر النازية الأخرى المتمقسية تدرج تحت طائلة القانون العام المستهان به كـ « جرائم حرب » يمكن أن تتقادم حسب قانون ٢٦ ديسمبر ١٩٦٤ . ومن الآن فصاعدا يأمر التاريخ الرسمى باحترام هذه العقيدة الجزمية .

وكل من الدارسين والباحثين عليهم أن يلتزموا بهذه الصيغة الشعبية المقدسة الواسعة الانتشار .

مشكلة المهاجرين
التعصب السلفى والاندماج

أسباب الهجـرة

كانت فترة الهجرة الأكثر كثافة ، تلك التى امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ إلى بداية أزمة ١٩٧٤ الاقتصادية .

ولقد أعلن مركز الإعلام التعليمى الفرنسى فى وثيقته الأولى عن « الهجرة » عن الحقيقة الأساسية التى تم كشفها (ص ٣٥) وهى : « **أن البلدان الصناعية هى أكبر المسئولين عن الهجرة** » .

فقد نتج عن نهبها لثروات البلدان التى استعمرتها ، البشرية والمادية ، والتى اعتبرتها مصادر المواد الخام واليد العاملة منخفضة السعر ، وسوقاً لتصريف المنتجات ، نتج عن كل هذا تدمير النظم الاقتصادية التقليدية والهياكل الرئيسية للبلدان المستعمرة ، فلم يبق أمام مواطنيها إلا الهجرة .

والاختيار المتمثل فى اختراع مستقبل جديد بدلا من التعرض لآثار ما حدث فى الماضى ، هو بمثابة الاعتراف أولا بأن مشكلة الهجرة ليست إلا حالة خاصة فى المشكلة الرئيسية فى زمننا ، وهى العلاقات مع العالم الثالث ، بعبارة أخرى مع الشعوب المستعمرة سابقاً . فالهجرة هى العالم الثالث فيما بيننا فى بلادنا .

ولمعالجة مشاكل المستقبل بطريقة جادة ، من الضرورى أن نذكر بأسباب الهجرة والتى أدت إلى الحالة الراهنة ، وأن نقوم بوضع كشف الحساب عن هذه الحالة .

لقد أدت أسباب رئيسية ثلاثة بفرنسا بين ١٩٤٥ و ١٩٧٤ (وحتى تُؤَمِّن وسائل إعادة بناء نفسها) أن تستخدم الآلاف من الأجانب . أولا خسائر الحرب البشرية

فى أوروبا ، بالإضافة إلى معدل المواليد المنخفض فى فرنسا فيما بين الحربين جعلا من الضرورى استخدام يد عاملة أجنبية .

ثم إن الوظائف والمهن الدنيا فى الطرق وصيانتها والبناء والحديد والصلب أو خطوط صناعة السيارات ، لم يعد يهتم بها العمال الفرنسيون .

ثالثا . انهيار اقتصاديات البلدان المستعمرة والبؤس الناتج عنه ، والذى دفع الجماهير التى لا تجد فرصة عمل للهجرة . ووصلت أولى الموجات من شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء .

لم يُغير استقلال « المستعمرات » السابقة السياسى من هذا الاتجاه ، ووقعت اتفاقيات فى ١٩٦٣ مع المغرب وتونس ، ثم مع الجزائر ، والذى أجيب طلبه بأن لا يتم الاستخدام عن طريق الهيئة الفرنسية المعنية ، ولكن عن طريق المكتب الوطنى الجزائرى للعمالة .

لكن المنعطف الاقتصادى تحول تحولا كبيراً ومفاجئاً فى ١٩٧٣ : فلقد ضربت الأزمة كل القطاعات الصناعية تقريبا ، ومن ناحية أخرى ازدياد عدد المواليد فى فرنسا من ١٩٤٥ إلى ١٩٦٥ ، ووصول الشباب الذى ولد فى فترة « الازدياد الكبير فى المواليد » (الـ Baby Boom) إلى سوق العمل وهو فى أقصى لحظات كساده .

والحكومة ، التى لا تنظر إلى المشاكل إلا بعينها وحدها (أى فى ضوء احتياجاتها) قررت فى ٣ يوليو ١٩٧٤ أن تُعلّق الهجرة وذلك ريثما يتم إعادة العمال المهاجرين إلى بلادهم .

ومنذ ١٩٨٢ « استقر عدد الأجانب الإجمالى فى فرنسا عند حوالى ٤,٥ مليون شخص » وذلك حسب الوثيقة الفرنسية « المهاجرين والأجانب فى فرنسا » والتى نشرت فى سبتمبر عام ١٩٨٩ - ومن بين هؤلاء « يمثل المهاجرون الأوروبيون الأغلبية (٥٦٪ وذلك فى مقابل ٣٩٪ من شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء) » وهذا حسب البيانات الاجتماعية للمعهد الوطنى للإحصاء والدراسات الاقتصادية فى ١٩٩٠ .

كيف يعيشون ؟

بالطبع يشغلون وظائف دنيا .

٨ , ٨٥ ٪ منهم عمال : ١٣,٤ ٪ عمال يدويين ، ٣٤,٥٢ ٪ عمال غير مؤهلين ٣٧,٩٥ ٪ عمال مهنيين أو مهرة و ٤,٧ ٪ فقط كوادر ومعلمون .

ولقد ترتب على هذا وابل من التبعات ، مثلا فيما يخص الإسكان : ٤٣ ٪ يعيشون فى « أكواخ » ، ١٧ ٪ فى « أحياء فقيرة » . إذن ٦٠ ٪ يسكنون سكناً سيئاً جداً ، ومن جانب آخر فهم الأكثر تأثراً بالبطالة ، خاصة فئة العمر دون ٢٥ سنة . ومن ناحية أخرى ، ترتفع نسبة إصابات العمل بين المهاجرين لتصل تقريبا ضعف المعدل الوطنى ، ويتعرض المغاربة لنسبة أكبر من الآخرين وذلك لطبيعة المهن التى يعملون بها (البناء ، عمل الليل ... إلخ) حيث تزداد المخاطر .

أما فيما يخص الصحة ، مثلا ، وحسب أماكن العمل ، يرتفع عدد الإصابة بالسل بين العمال المهاجرين إلى ٦٠ مرة معدله فيما بين الفرنسيين ، وذلك بسبب سوء التغذية والمساكن غير الصحية والمكتظة ، حيث يصعب النوم والحفاظ على مبادئ الصحة الأساسية .

ويُضاف لهذا أمراض التكيف من الأمراض البدنية النفسية المنشأ : قرحة الاثنى عشر ، الاكتئاب ، الأمراض النفسية ... إلخ ، وهى ردود فعل لظروف الحياة .

ومن ناحية أخرى ، ينتهى تعليم أبناء المهاجرين فى الأغلبية الكبرى من الحالات بفشل دراسى . أولا لأن هؤلاء الأطفال يصطدمون بنفس العوائق التى تعانى منها الأسر الفرنسية الأكثر فقراً ، ثم بعد ذلك بسبب مشاكل اللغة والتكيف مع وسائل الحياة والتعليم والتى تبعدهم عن جذورهم .

ردود فعل الفرنسيين تجاه هذه المشاكل

ولم تتلق الأغلبية الكبرى من الفرنسيين أى تعليم يسمح لهم بتفهم هذه المشاكل ، سواء كان ذلك فى الكتب المدرسية أو وسائل الإعلام ، والتى تحول دورها بازدياد مستمر إلى التلاعب بالمعلومات بدلا من الإعلام .

ويبين تحليل ناقد لهذه الكتب المدرسية كتحليل مؤسسة رابطة « الإسلام والغرب » يبين كيف أن الإسلام يصور بصورة كاريكاتورية للأطفال ، مما يشكل عقبة كبرى فى سبيل التفاهم والحوار .

وها هى بعض الأمثلة :

- يُقدم الإسلام على أنه « دين جديد تماما » وله إله : الله (الكلمة مكتوبة بالأحرف اللاتينية وكأنه اسم علم غريب لا مكافئ له فى اللغة الفرنسية) وكأنه إله غريب على التراث المسيحى اليهودى ، وكأنه چوبيتر كبير الآلهة لدى الرومان . وهذا هو ما يحول دون الوعى بالوحدة الإبراهيمية بين اليهود والمسيحيين والمسلمين .

- يُقدم الإسلام كما لو كان ظاهرة روحية خالصة ، وهذا يمنع فهم أصل وقدر الجماعة فى الإسلام ، ويرفض طريقة الحياة الإسلامية ويفصلها عن الإيمان ويلحقها بالفولكلور .

- ويقول كتاب آخر : إن هذه « الروحانية » تتميز بالإيمان بإله واحد ، حدد مُسبقا « مصير كل إنسان » وهذا هو ما يثبت فى ذهن الأطفال الفرنسيين صورة المسلم النمطية كمستسلم وكسول وجبرى .

- الثقافة العربية الإسلامية لاتُعَرف على وجهها الصحيح بخصوصياتها ، وتقدم كما لو كانت فقط وسيط نقل تراث سابق إلى الغرب ، حتى أنه وقد لعبت الثقافة العربية الإسلامية هذا الدور ، انتهى دورها فى التاريخ ولم يعد هناك ما يمكن أن يتعلمه أحد من هذه الحضارة الميتة . ومثل هذه الرؤية تنتهى باستحالة الحوار ، حيث أنه لم يعد هناك ما يمكن لطرف أن يتعلمه من الآخر ، ويُبَرر استيعاب المهاجرين المسلمين غير المؤهلين بداخل « الحضارة » الوحيدة الممكنة : حضارة الغرب .

ويمكن لنا أن نقدم الكثير من هذه الأمثلة ، ونبين كيف أننا بعيدون عن توصيات اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة والتربية) فى ١٩٧٤ والتى تقول : « إن التعليم المدرسى ينبغى أن يكون أحد الأدوات الرئيسية التى تشجع على التفاهم والاحترام بين الناس وحضاراتهم وطرق عيشهم ونظمهم الاجتماعية » ، خاصة عندما ندرك أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون تعقب المدارس فى زيادة إقفال قنوات الاتصال الممكنة .

ويمكن أن نستشف الكثير فى المناورات الكبرى التى يقوم بها صانعو الرأى ، وذلك لأنها تبين الأمور مُهَوَّلة ومُكَبَّرة جداً (عندما تخص الأمور المهاجرين) مُستهدِفة الأكثر حرمانا : وهكذا يقال أنه فى مصانع سيارات رينو فى فلينز هناك

٨٠٠٠ عـامل مـهـاجـر من بين الـ ١٥٠٠٠ ومنهم ٥٠٠٠ مـسـلم ، وفى رينو فى بيانكورت من بين ١٢,٤٠٠ عامل هناك ٧٠٠٠ مهاجر منهم ٥٠٠٠ مسلم ، وفى مصنع تالبوت / پواسى من بين ١٦,٠٠٠ موظف هناك ٧٠٠٠ مهاجر منهم ٦٠٠٠ مسلم ، وفى مصنع سيتروين فى أولناى هناك ٥٣٠٠ عامل ، ٤٠٠٠ منهم مهاجرين ومن بينهم حوالى ٣٠٠٠ مسلم .

إن الأسباب الموضوعية لإضرابهم - الرواتب وظروف العمل - تبين غضبهم إلى حد كبير - ولكن وسائل الإعلام والسلطة تصر على الحفاظ على أسطورة « المُنَظِم السِّرى » القادم من الخارج . ولقد كانت هناك فترة تندد فيها كل الأحزاب « بيد موسكو » وفى اليوم « يد الخومينى » أو « التعصب السلفى » الإسلامى .

يتـصـل الأمـر إذن بمحـاولة خلق رد فـعل رافـضى ، وذلك فى دفع الفـرنسـيين للاعتقاد بأن طرد العمال المهاجرين سيحل مشكلة البطالة .

وهذه كذبـة صلفة لأن دراسـة الوظائف التى يشغلها العمـال المهـاجرون تبين أن ٨٥ ٪ من هذه الوظائف التى يشغلونها لا يتـقـدم لهـا الفـرنسـيـون . إذن فـإن طرد ٢,٥٠٠,٠٠٠ مهاجر سيحرر ٤٥٠,٠٠٠ فرصة عمل فقط ، ولكنه فى نفس الوقت سيـصـيب اقـتـصـادنا بالفوضى بسـبب الفـراغ الذى سـيـتـرك فى الـ ٨٥ ٪ المتـبـقـيـة ، وستزداد البطالة وليس العكس .

فأسوأ الأخطاء هو ترك الفرنسيين يعتقدون (بطريقة مجموعات النازيين الجدد والفـاشـيـين الجـدد) أن المسـتـقـبل هو « فـرنسـا للفـرنسـيـين » وطرد الأجـانب ، وهذا سيعطى المهاجرين الانطباع بأن الخيار أمامهم هو إما الرحيل أو الاستيعاب .

وأكثر المحررين دقة من الذين وضعوا تقرير « العمالة وعلاقات العمل والنقابات » للخطـة الثـامنة (١٩٨١ - ١٩٨٥) أشاروا إلى « الدور الهـيكلى الذى يلعبـه العـمـال المهـاجرون فى الاقـتصـاد الفرنسى » ، وحذروا التحذير التـالى : « إن التـحريض على الاستقالة الطوعية لا يخص بالكاد أكثر من بضعة عشرات من الآلاف من العمال ، وقد يخفض عدد السكان العاملين والتى ستحتاج لهم فرنسا غداً مرة أخرى » .

التغير الضرورى
فى العلاقات مع العالم الثالث

هذه المشاكل الثقافية ومشاكل حوار الثقافات تتطلب تغييرا كبيرا فى علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع العالم الثالث ، تغيير لا يمكن أن يتحقق إلا بحوار حقيقى .

وحتى نقوم بتأسيس علاقات مع العالم الثالث لا يترتب عليها لا ردود فعل الرفض ولا التعصب السلفى ، من الملائم أن نعتمد اتجاها مختلفا تماما عن ذاك الذى يعتمده صندوق النقد الدولى فى مَنطقه السائد الحالى .

فمنطق صندوق النقد الدولى هو منطق استعمار جماعى تقوم به البلدان الغنية مضطلعة بدور الاستعمار السابق ، وهو استعمار لم يعد يتطلب الاستعمار العسكرى وسيطرة الدولة القائمة بالاحتلال المباشر على الإدارة . فوسائل سيطرته أساسا اقتصادية : تفرض كشرط أساسى لتقديم القروض « سياسة تَكَيُّف ترمى إلى ضمان سداد فوائد الديون » .

ويطلب برنامج « التكيف » : تخفيض قيمة العملة حتى لا تشجع الاستيراد وحتى تشجع التصدير ، وتخفيضات قاسية فى الإنفاق العام ، خاصة على الصعيد الاجتماعى ، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية ، بما فى ذلك المواد الغذائية ، وخصخصة الشركات العامة أو زيادة سعر خدماتها أو الاثنين معاً (مثل الكهرباء والماء والنقل ... إلخ) ، وإلغاء السيطرة على الأسعار و « إدارة الطلب » أى تخفيض الاستهلاك عن طريق تثبيت الحد الأقصى للرواتب ، وتقييد الائتمان وزيادة الضرائب ورفع سعر الفائدة وكل ذلك من أجل تخفيض معدل التضخم .

ولا يطلب فى مقابل ذلك صندوق النقد الدولى (والذى يفرض ،وما ضغط ميزانيات الخدمات الاجتماعية) ، لا يطلب أبداً تخفيض لاتفاق العسكرى ، أى باختصار ليس فى هذا إلا نظام عسكرى لتجريد الشعب تماما .

وتلك البلدان التى تورطت فى أثقل الديون هى نفسها كانت واقعة تحت ديكتاتوريات عسكرية : البرازيل والأرجنتين وشيلى . وبفرضه هكذا على بلدان لعالم الثالث الفقيرة نموذجا إنمائياً يهدف إلى جعل اقتصاداتها فرعاً من اقتصادات البلدان الغنية ، يقوم بالاستجابة لمتطلبات البلدان الغنية من حيث احتياجات نموها . ففى أعقاب الاستعمار التقليدى ، جعل صندوق النقد الدولى من تخلف ثلثى العالم مرادفا ملازماً لنمو الثلث الباقى .

وستقوم أوروبا بمفاقمة هذه الحالة أكثر . فكثيراً ما يكون انتقاد « أوروبا هذه » من « أدنى » أى من وجهة نظر مصالح بعض البلدان الأوروبية الوطنية مثل فرنسا . ومن الملائم أن يتم هذا النقد من « أعلى » ، أى من وجهة نظر المجتمع الدولى على الصعيد العالمى . وستكون أوروبا هذه مفتوحة أمام الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ولكن بانخفاض مستمر فى اهتمامها بالعالم الثالث . فبالفعل قد قامت بتخفيض حجم استثماراتها بقدر ضخم فيه (فى إفريقيا مثلا تخفيض فرنسا لنصف استثماراتها ، وألمانيا ٨٠ ٪ منها) ثم إن القروض المقدمة للدول الشرقية تستقطع دوما من « مساعدات » العالم الثالث .

وهذه السياسة انتحارية للجميع : وبالنسبة للعالم الثالث ، هى تفضى إلى « التهميش » وهذه عبارة خجلة فى التقرير الأخير الصادر عن البنك الدولى عن إفريقيا ، أى بوضوح ، الإخفاق والمجاعة ، ولكن أيضا بالنسبة للبلدان الثرية نفسها والتى فى تدميرها لمنافذ تصريف قادرة على الدفع ، خلقت أركان أزمة اقتصادية لم يسبق لها مثيل .

والحل يكمن ببساطة فى إلغاء الديون ، حتى لو كان ذلك لصالح موبوتو أو غيره من الذين يمتصون دماء شعوبهم . فهو يُبنى على ممارسة سياسة قروض مخالفة لتلك التى يستخدمها صندوق النقد الدولى : ألا يكون هناك تسليف أو استثمار إلا

فيما يخص المشاريع التى تستجيب (ليس لصالح البلدان المقرضة عن طريق بيع السلاح والمراكز النووية والمشاريع المجنونة التى تفضى بسبب حجمها إلى كوارث بيئية ، أو المنتجات الفاخرة التى تستوردها أقلية من القادة من سكنى المدن والتجار الطفيليين) ولكن التى تستجيب لاحتياجات الشعب الحقيقية . مثلا فى القطاع الزراعى ، وسعيا لتحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى عن طريق انتقاء وتوفير البذور والمعدات الزراعية الملائمة لاحتياجات وكفاءات المزارعين ، بدلا من أن تكون ملائمة لتحقيق الفائدة للشركات المتعددة الجنسيات فى مجال صناعة المعدات الزراعية والصناعات التحويلية والحافظة .

فى كلمة واحدة ، خلق الظروف للسماح لتلك البلدان بإنهاء اعتمادها وتبعيتها للسوق الدولى عن طريق لعبة المحصول الأوحد أو تصدير المواد الأولية والمنتجات الوحيدة بأسعار مستمرة فى الانخفاض .

ومنعاً لسيطرة أقليات أو سلطات متواطئة ترمى إلى تصفية بلدانها فى تواطئها مع الممولين الخارجيين ، منعا لهذه السيطرة مرة أخرى لا ينبغى تسليم القروض إلا لمنظمات أو مشاريع تعتمد على مشاركة المستخدمين ، سواء كان ذلك فى شكل تعاونيات أو مشاريع وطنية يشترك فى إدارتها الموظفون والمستخدمون .

ونفس هذا التوجه يمكن أن ينسحب على الاستثمار فى مجال الصحة والإسكان والتعليم وتدريب الكوادر المحلية فى كافة المجالات .

وفقط هذا القلب للأولويات من أجل الحصول على قروض واستثمارات هو الذى سيخدم الهدف المزدوج المتلازم ، وهو ديموقراطية حقيقية عن طريق المشاركة الجماهيرية ، وتنمية الإنسان وليس تنمية أثرياء الخارج والمتواطئين معهم فى الداخل .

فهل مثل هذا المشروع مثالى خيالى ؟ وهل يعتمد ببساطة على شعور أدبى نابع من أحد « المتعاطفين مع العالم الثالث » ؟ أبداً . لأنه أيضا يستجيب لصالح البلدان الأخرى ، البلدان الثرية ، على المدى الطويل .

وفى كتابها « حتى الرقبة » أي لشوشتـه ، الناشر لادكوفرت ١٩٨٨ ، تبرز لسيدة سوزان چورچ (ص ٣٦٩) واقعية هذه المقترحات فهى تقول : إن بلدان العالم لثالث اليوم والتى سحقتها الديون « ينبغى أن تستغل تناقضات مصالح المصارف عبر لوطنية ، وكل قطاعات اقتصاد الشمال الأخرى ، فبينما تكون المصارف هى المستفيدة من الأزمات ، فإنه من ناحية أخرى تنحسر مبيعات الشمال فى المجال الزراعى والصناعى فى العالم الثالث بسبب عدم تمكن العالم الثالث من الإنفاق إلا فى حدود ضئيلة جدا فى استيراد الغذاء والمعدات من الشمال » .

وفى مواجهة مشروع كهذا ، كم هو مدعاة للسخرية أن الشرط الوحيد للموافقة على القروض هو « تعدد الأطراف أو الأحزاب » كما نودى به فى مؤتمر القمة الإفريقى الفرنسى فى لابول فى يونيو ١٩٩٠، والذى فُوِض فيه أحد أكبر الطغاة القمعيين وأكثرهم فساداً ورفضاً لدى شعبه ، بأن يقوم بالإعداد للاجتماع التالى فى غضون سنتين ، وهذا ينطوى على ، ضمن ما ينطوى عليه ، على أن فرنسا ستقوم بمساعدته ومساندته حتى ذلك الحين ضد شعبه .

ومن قِصر النظر دفع العالم الثالث إلى الإفلاس وجعله غير قادر على الدفع .

وعلى العكس ، فمن الواقعية إدراك التخبط الحالى : « فبلدان العالم الثالث وقعت فى الديون حتى عنقها ، وذلك لأنها قبلت ثم قلدت ثم استوعبت نموذج التنمية الذى ينادى به صندوق النقد الدولى والبنك الدولى » .

ومن الضرورى وبسرعة لفرنسا مثلا ، بدلا من أن تتداخل أكثر فأكثر فى النادى « الأوروبى » نادى المستعمرين القدامى والذى تشكله « الاثنتا عشرة دولة الأوروبية » (أصبح عددها اليوم ١٥ ـ المترجم) ، أن تتوجه وبثبات تجاه بقية العالم وأن تحقق هذا التحول السياسى تجاه العالم الثالث . أى التوقف عن الهيمنة المصرفية والسياسية « الشايلوكية » القصيرة النظر والتى فى إصرارها على سداد فوائد الديون تصفى دماء العالم الثالث ، وتمنعه من أن يصبح شريكا نشطاً فى الاقتصاد العالمى . وعلى العكس من ذلك فإن مساعدة تنمية « ذات منشأ محلى » ومترسخة فى جذور التاريخ

فى البلد وثقافته ، وذات توجه نحو احتياجات جماهير الشعب ، هذا هو الخيار الوحيد الذى من شأنه أن يسمح (وذلك فى مقابل سياسة المصارف والتى تطلب دفع كل متأخرات الديون مع خلق اقتصاد مشوه وتبادلات متزايدة الظلم) بتنسيق احتياجات الطرفين ، وذلك بتمكين التنمية والمشاركة الديموقراطية فى بلدان العالم الثالث ، وفى نفس الوقت إعطاء دفعة جديدة لصناعات وزراعات البلدان الغربية عن طريق توفير أسواق أكبر وأصح ، مع توفير فرص العمل الحقيقية ، ليس « الشغلانات الصغيرة » فى العالم « الغربى » .

وتظل مشكلة البطالة هى المشكلة الأساسية ، فليس من الصحيح أن مشكلة البطالة يمكن أن تُحلّ عن طريق خلق « سوق أوروبى كبير » بل على العكس من ذلك فإن تفاوت مستويات المعيشة (مثلا عند تناظر المؤهلات بين عامل برتغالى أو بريتانى يكسب فقط خمس ما يكسبه عامل ألمانى) ، وأقطاب الجذب التى تتميز بها البلدان الأكثر ثراءً تنحو إلى خلق نسخة مقلدة من العالم الثالث فى أوروبا ذاتها . وزيادة عدد أسواق تلك البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتقاربة ، وبالتالى المتنافسة لن يوسع المنافذ بل سيفاقم من التنافسية ، وسيكون خفض الأسعار عن طريق تخفيض « الأعباء الاجتماعية » لأن هذا هو القانون الحديدى ، قانون المنافسة .

وعلى العكس ، فإن معالجة وشفاء اقتصاديات العالم الثالث وإعدادها للاستجابة لاحتياجات سكانها ، سيفتح الآفاق ويعطى الأولوية (وذلك لتفوقه على المضاربات المصرفية وفى البورصة) ، يعطى الأولوية للإنتاج الصناعى والزراعى فى الغرب نفسه ، لأنه لو حددنا إنتاج قمح المزارعين فى أمريكا أو إنتاج الألبان فى فرنسا ، لن يكون السبب أن العالم لديه كفايته من الخبز أو الزبد . وهذه أكذوبة تماثل الأكذوبة الأخرى التى تستعدى العمال الفرنسيين على العمال المهاجرين فى محاولات إقناع الفرنسيين بأن هناك يد عاملة وفيرة وفرص عمل قليلة ، بينما أنه هناك فى الواقع سوق غير محدود لصناعة معدات مفيدة للعالم الثالث . ولكن لكى يتم هذا ينبغى التوقف عن تدمير إمكانيات العالم الثالث الشرائية . وهذه القدرة الشرائية قد دمرت اليوم بسبب الديون وفوائد الديون التى تُدفع للمصارف فى تبادلات ظالمة ، وبيع الأسلحة التى التى لا تفيد إلا الذين يقومون بصنعها ، والزعماء الذين يقومون بشرائها لاستخدامها

فى القمع . وهكذا يتفجر الغضب فى شعوب لاتشعر بأن حاجاتها الأساسية مغطاة .

هذا هو التحول الكبير الضرورى فى هذا العالم المنقلب على رأسه ، وذلك لوضع حد للتبديد وللفوضى ، وهنا فقط يكمن العلاج الأساسى لانبعاث التعصبات السلفية بكل أنواعها ، والتى تولد بسبب الإحباط والتغريب ونكران الاحتياجات الحقيقية والهوية الذاتية لأكبر عدد ، وعلاج الديماجوجيات والمضاربات والعنف الذى ينشأ أكثر ما ينشأ فى هذه المستنقعات المعقدة .

وفى مواجهة لكل تضليلات المؤرخين السياسيين والحملات الإعلامية ، من الضرورى أن نُذكِر بأن تغيير علاقاتنا جذريا مع العالم الثالث هو المفتاح الأساسى لأى بناء مستقبلى ، وهذا هو الخيار الذى يتوقف عليه حل المشاكل الأخرى ، وهو خيار صعب وحيوى ، وهذه المشاكل هى انتشار البطالة والتعصب السلفى والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

ومن غير المجدى أن نتكلم عن الحوار لو لم نخلق الشروط التى تجعله ممكناً : فليس هناك حوار حقيقى بين السيد والعبد ، أو الجائع ، وذلك الذى ينوى الحفاظ على السلطة التى تسمح له بالاستمرار فى تجويعه .

فعالم اليوم عالم « واحد » .

ولا يمكن لأى مشكلة أن تجد الحل فى إطار جهود بلد واحد ، أو انطلاقا من وجهة نظر مجموعة دينية أو روحية واحدة ، وهكذا تدان كل أوجه الشعور الوطنى التفردى فى أى مكان ، وتدان الكتل ، كل الكتل فى الغرب أو فى الشرق أو فى أوروبا ، وتدان كل التعصبات السلفية ، كل التعصبات السلفية والتى تزعم تقديم الحل الشافى لكل أمراضنا ، وتستبعد أى منهج آخر يخالف منهجها .

أما الحقيقة الجديدة فى زمننا ، فهى أن هذه الرؤية الكونية للـ « واحد » لم تعد مثلاً أعلى بل حقيقة . حقيقة لا يمكن أن ننتهكها حتى لو تعرضنا للموت .

والتزاوج الفتاك بين القذيفة والذرة يولد خطراً شاملاً : فتوازن القوى القديم قد أصبح توازن الرعب ، والذى يملك كلٌ فيه القدرة على تدمير الآخر وتدمير ذاته .

فالأقمار الصناعية التى تنقل البث التلفزيونى تُوصّل العالم إلى كل نقطة فى الكرة الأرضية ، والسوق العالمى يجعل من تخلف البعض مرادفا ملازماً لنمو البعض الآخر .

فإن « الواحد » و « الكل » لم تعد نداءً ولا مثالية . وانطلاقا من هذا المثل الأعلى ، فإن الحقيقة الأكثر عمقاً عكس التصور القديم للذرة (وحدة فردية يفصلها عن الآخرين فراغ) ، فإن علم الطبيعة الحديث يكشف لنا عن تفاعل عالمى . فكل جسم تمتد جذوره حتى حدود الكون وكموجة دون حدود فى محيط من الطاقة دون سواحل له ، يسكنه كل الآخرين فهو إذن لكل الآخرين .

خاتمة الحوار

فى زمننا هذا ، والذى يمكن فيه للبشر من الناحية العملية أن يقوموا بتدمير البشرية ، لم يعد أمامنا من خيار سوى بين « التدمير المتبادل المحقق » والحوار .

وبما أنه لا يمكن حل أى مشكلة فى إطار جماعة جزئية بسبب الترابط العالمى ، فإن التعصب السلفى الدينى أو السياسى ، وكذلك الزعم بحيازة حقيقة كاملة لحل كل هذه المشاكل وفرض هذا الحل ، أصبح من أكبر المخاطر .

وهدف الحوار هو كشف القيم المطلقة كشفاً مشتركاً ، وهذه القيم هى الوحيدة القادرة فى الوقت الحالى على السماح لنا بالهروب من الغابة الانتحارية ، غابة الفرديات والوطنيات وتعصبات المعتقدات أو الأحزاب .

ولكن لا يمكن أن يقوم الحوار حقيقة إلا إذا اقتنع الجميع بأن هناك ما يمكن أن يتعلموه من الآخرين ، وبالتالى يكون الجميع على استعداد لإعادة النظر فى أفكارهم .

ويتطلب هذا الحوار حصانة ضد بعض الفتن ، مثل « استبعاد » كل ما هو مغاير لحقائقنا نحن ، مثلا « ما من خلاص خارج الكنيسة » وفتنة الاشتمال على إيمان الآخرين : « حقيقتنا نحن تشتمل على كل شئ » ، وفى سلم المعتقدات الهرمى نحن أهل القمة والآخرون ليسوا إلا مرحلة قديمة ، وفتنة وضع كل شئ على صعيد واحد : نحن نتبع سبلاً متوازية . فهذا هو ما يحول دون التلاقى والتبادلات .

ولا يمكن أن يتحقق الإخصاب المتبادل فى التجمع وفى الفوضى ، والإيمان هو طريقة حياة منبثقة عن اليقين بأن الحياة لها معنى وأن العالم واحد وأننا مسئولون شخصيا عن إتمام هذا المعنى وهذه الوحدة .

هذه فرضية غير قابلة للإثبات ولكنها ضرورية من أجل تماسك ومغزى لحياتنا كما

كانت نظرية إقليدس غير قابلة للإثبات ولكنها ضرورية من أجل تشييد الحوائط .

وعلى هذا الصعيد لايكون الحوار ندوة بين أخصائى تاريخ الأديان المقارن ، ولا حتى لقاءً بين علماء الدين من مختلف الأديان ، بل هو اجتماع للبشر المؤمنين ، يقبلون النظرية والبرهان الحيوى بأن إيمان الآخرين يمكن أن يثرى إيمانهم ، ويجعلهم يكتشفون فى أنفسهم أبعادا أحيانا تكون غائبة عنهم . وهذا يفترض أننا نبحث عن فهم الآخر ليس كموضوع فهم خارجى ، ولكن من داخل أنفسنا عندما نجعل من أنفسنا سؤالاً . والإيمان هنا يقع فى فئة الأسئلة وليس الأجوبة .

فهل تهدف إذن كل الأديان وكل الحكم إلى نفس الهدف ؟ هل يمكن أن نفكر بمناهجها للوصول إلى المطلق بشكل مجزء أو منعزل ؟

هل يمكن أن نعيشها سويا ؟

ما من إيمان ولا جماعة تقدر على استنفاذ تجربة المطلق ولا على إعلاء الوحدة الكونية على التمردات الفئوية والتعصبات السلفية ، سواء كانت لأفراد أو لأمم أو لكنائس أو لأحزاب .

فإن نصر المستقبل على الماضى ، والواحد والكل على الفئويات أو الخصوصيات القديمة ، والحوار على التعصب السلفى والتناسق على الهيمنات سيكون نصراً للروح . لأنه على عكس ما يعتقد « الواقعيون » المزعومون ، إن السلاح ليس هو القوة . فالأسلحة يحملها الرجال ، وعندما ينكسر شئ فى رأس أو فى قلب هؤلاء الرجال ، فإن الأسلحة مهما كانت متطورة تسقط من أيديهم ، ويكون النصر من نصيب أولئك الذين ظنهم الخبراء الاستراتيجيون السياسيون والعسكريون الأضعف ، وذلك لأنهم لم يتمكنوا من قياس الإيمان بمقاييسهم الجامدة التى ينظمها الحاسب الآلى . ولقد أخطأت توقعات الخبراء المزعومين دوماً ، ولقد بيّنت التجربة هذا فى قرننا الحالى منذ هيروشيما : بنصر الشعب الفيتنامى على جيش أمريكى حائز لقدرة تقنية وعسكرية وإدارية تفوق قدراته بمئة مرة ، والشعب الجزائرى الذى أجبر الجيش الفرنسى على الرحيل ، وشعب آخر أعزل فى إيران ينتصر على « خامس جيش فى العالم » ودعامته الأمريكية ، وشعوب الشرق التى كسرت طغيان الطغاة العتاة .

فأكبر العقبات تكمن فينا نحن وفي قدرة وسائل الإعلام التعصبية السلفية . فغزوها لداخليات الأرواح تكسر الروح الناقدة بل تكسر حتى المقدرة (وحتى الإرادة) على قول كلمة « لا » لعالم يسوده العبث ، واقتصاده المنتصر فى شكل سوق أعمى ، وزيف وخداع « ردعه النووى » وجيوش من أكبرها لأصغرها لم يعد لها أى دور فى الدفاع الوطنى ولكن فى القمع الداخلى ، أو التدخلات البالية التالية للاستعمار ، ثم تصل إلى مهازل الثقافة حيث تدخل الموسيقى فى حيز الضجيج وإصابة الآذان والأرواح بالصمم ، وحيث تقدم السينما تحت هيمنة أمريكية نماذج سلوك دموى ، وحيث يُخدِر التلفزيون بأفلامه و « نشراته الإخبارية » وألعابه وإعلاناته وبرامجه الرياضية ومنوعاته ، يُخدِر الروح الناقدة ، وهذا يولدُ السلبية وشعور بالعجز ، ويعطى من العالم صور الفخامة والأشياء الفاخرة والعنف منطلقاً من نظرية غباء الجماهير التى يعبث بها الإعلام ، يكونها ويشكلها ، ويحافظ على شكلها الذى يريده لها .

وفى مواجهة احتلال التعصب السلفى الداخلى هذا ، واحتلال أعداء الروح ، علينا أن نطالب بيقظة الأحياء وتنظيم شبكات المقاومة ، مقاومة العبث .

وهذا يتطلب تعاون كل البشر المؤمنين ، وقوة كل أولئك الذين اختاروا الاختيار التالى : أن الحياة لها معنى ، وينبغى أن يكون هناك رفض حازم لبقايا ومخلفات الماضى ، وتجرد الجميع من أحكام الماضى المسبقة التى تنكل بإيمانهم عندما تفصلهم عن الآخرين .

إن التعصب السلفى الدينى والسياسى يتولد دوماً من شعور بالإحباط فى مواجهة الشعور بالوحدة وبالعبث فى عالم لا غاية له .

رجال يائسون دون مستقبل ، بائسون فريسة لكل « العدميات » أمام « قيم » مزعومة لا تعطى الحياة قواماً ولا مغزى ، فريسة أيضا للتبشير والمبشرين الدجالين الذى يعدون بمملكة إله ، أى إله !!

وآنذاك سادت الغيوم المطمئنة على مسيرات الجماهير حاملة المشاعل فى نورمبرج لحرق الكتب كرموز حكمة زائفة أدت إلى العدم ، وللاحتفال بالخرافات القديمة والطقوس ، طقوس الآلهة الحربية .

ولا يمكن أن نتخلص من إجابات التعصب السلفى الزائفة هذه الا بتنبيه الرجال لمعنى الأسئلة الحقيقية .

أولا مسألة النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والذى يعطى الكل إمكانية الاستفادة الكاملة من الكل . الإمكانيات التى يحملها بداخله ، ولكن أيضا إمكانيات وثروات النظريات التى يرتكز عليها مثل هذا النظام ، والتى تُكَوِّن أساس كل رؤية دينية للعالم . عالم مجزء بمخرطة الوضعية مكون من أشياء معزولة وأشخاص مشوهين كذلك ، عالم يجب أن يولد منه الوعى بالوحدة الأصلية لهذا العالم الذى لا يعيش فيه أى شخص إلا بعلاقاته مع الآخرين ويستمد المغزى والمعنى منها .

« وتظنك متعلقا وفاهما » ؟ متعلقا بماذا ؟ بنقيض الحياة ؟ « متعلقا » بوابل الأصوات العالية أو الراديو الواكمان الصغير .

« متعلقا » بهمهمة أجنحة الذباب تقاوم حرب الإعلانات فى المحال الكبرى .

متعلق بالتلفزيون والحياة الزائفة المُكَوَّنة من المسدسات ورجال الشرطة والانفجارات والتى بدورها تستند إلى الإعلانات ، ولعبة ذاكرة للنسيان واليانصيب الوطنى بشعاره المخزى « اليانصيب سهل اللعب ويمكن أن يدر ثروة كبيرة » .

اقطعوا القيود إذن أيها الأناس الآليون الموجهون من بعد ، افصلوا أطرافكم الصناعية ! اخرجوا من سجونكم إذ لا يزال فى الخارج أناس ، أناس حقيقيون يتكلمون بلغة بنى البشر ! اخرجوا ولا تزال أشياء موجودة بروائحها الطبيعية تحت رائحة زيت الوقود ، وحبها لبعضها البعض ، وليس فقط علاقاتها الجنسية ، وموسيقاها ، وليس فقط جنون هستيرى ، وشاعر عاشق أو زاهد رغم وجود « الإنسان المبرمج » كما لو كان إنساناً آلياً .

آنذاك لن نعانى من أى نوع من أنواع التعصب السلفى الذى يحاول أن يجد فى جمع الدهماء بديلا للمجتمع ، وفى التعصب السلفى بديلاً مُقلداً للإله .

إن كل تعليم ، وكل فن وكل سياسة لا تساعد على هذا الإدراك والوعى بما هو إنسانى أساساً وأصلا فى الإنسان ، سيفضى بنا إلى انتحار جماعى كامل .